المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

تقويم نظام مسارات التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية في ضوء مهارات الاقتصاد المعرفي (دراسة تحليلية)

فوزيه خفير عبد الله الخثعمي
باحثة دكتوراه، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية
البريد الألكتروني: hatteem2014@gmail.com

الملخص

هدف البحث الحالي إلى تقويم نظام مسارات التعليم الثانوي في المملكة العربية السعودية في ضوء معايير مقترحة قائمة على مهارات الاقتصاد المعرفي. ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الباحثة المنهج الوصفي القائم على أسلوب تحليل المحتوى من خلال تحليل محتوى الأدلة الارشادية لنظام مسارات التعليم الثانوي المتمثلة في: الدليل التعريفي، دليل منسق المسارات، دليل مدير المدرسة، دليل الخطط الدراسية، دليل التقويم والقبول. كما أعدت الباحثة قائمة بمعايير مقترحة في ضوء مهارات الاقتصاد المعرفي التي بنتها الباحثة بعد استقراء عدد من الدراسات والبحوث التي أُجريت في مجال الاقتصاد المعرفي. توصلت نتائج البحث إلى توافر المعايير المقترحة في أدلة نظام مسارات التعليم الثانوي بدرجة متوسطة بلغت (73.28%)، حيث أن رؤية البرنامج ورسالته، وفلسفته، والخطط الدراسية حققت المعايير المقترحة في ضوء مهارات الاقتصاد المعرفي بدرجة مرتفعة حيث بلغت النسبة المئوية (100%)، وجاءت أساليب التقويم في المرتبة الثانية بدرجة مرتفعة حيث بلغت نسبة تحققها (85.71%)، تلتها أهداف البرنامج في المرتبة الثالثة بدرجة متوسطة حيث بلغت نسبة تحققها (58.33%)، وفي المرتبة الرابعة جاءت استراتيجيات التدريس والأنشطة الصفية واللاصفية بنسبة (55.55%) وبدرجة تحقق متوسطة أيضاً، أما تقنيات التعليم فجاءت المرتبة الأخيرة بدرجة تحقق ضعيفة وبنسبة بلغت (20%). وفي ضوء هذه النتائج قدّمت الباحثة عدد من التوصيات والمقترحات.

الكلمات المفتاحية: نظام المسارات التعليم الثانوي، برنامج تعليمي، مهارات الاقتصاد المعرفي.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.444

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

Evaluating High School Tracks System in Kingdom of Saudi Arabia according to Knowledge Economy Skills (An analytic Study)

Fawzia Khfeir Abdullah Al-Khathami
PhD researcher, King Khalid University, Saudi Arabia
Email: hatteem2014@gmail.com

ABSTRACT

The current research aimed to evaluate the high school tracks system in the Kingdom of Saudi Arabia in the light of proposed criteria based on knowledge economy skills. To achieve this goal, the researcher used the descriptive approach based on the content analysis method by analyzing the content of the guidelines for the high school tracks system represented by: introductory guide, coordinator guide, school principal's guide, study plans guide, assessment and admission guide. The researcher also prepared a list of suggested criteria in light of the knowledge economy skills that the researcher built after extrapolating a number of studies and research conducted in the field of knowledge economy. The results of the research showed the availability of the proposed criteria in the high school tracks system guides at a medium degree of (73.28%), as the program's vision, mission, philosophy, and study plans achieved the proposed criteria in the light of knowledge economy skills at a high degree, as the percentage reached (100%). Evaluation methods came in the second rank with a high degree, reaching a rate of achievement (85.71%), then the objectives of the program came in the third rank with a medium degree, achieving a percentage of (58.33%), and in the fourth rank came the teaching strategies and activities with a percentage of (55.55%) and with a medium degree as well. Educational technologies, came at the last rank achieving a weak percentage of (20%).

Keywords: Secondary education tracks system, educational program, knowledge economy skills.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.444

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

مقدمة البحث

يشهد العالم اليوم تغيرات جذرية في شتى مجالات الحياة أفرزتها العولمة، والثورة المعلوماتية والتكنولوجية، والتحول نحو مجتمع المعرفة، والثورة الصناعية الرابعة التي بدأت ملامحها بالظهور منذ مطلع القرن الواحد والعشرين. وكنتيجة لهذه التطورات سعت العديد من الدول إلى إصلاح وتطوير أنظمتها التربوية والتعليمية بغية الاستثمار في رأس المال البشري الذي يعد المحرك الرئيس للتنمية المستدامة.

وتأتي المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول التي حرصت على تطوير النظام التعليمي، فقد قامت -ولا زالت- بخطوات حثيثة نحو تطوير التعليم، وحققت قفزات كبيرة على صعيد نشر التعليم في مختلف المستويات، رغم وتيرة ارتفاع معدلات النمو السكاني العالية، وهي تتجه -حالياً- إلى مرحلة التركيز على الجودة وتحقيق التعليم لأهدافه في إكساب الطلاب والطالبات المعارف والمهارات التي تمكنهم من الإسهام الفعال في تنمية وطنهم وتحقيق اقتصاد معرفي مستدام، ولتحقيق هذا التحول النوعي في أداء النظام التعليمي تم بناء إستراتيجية طموحة لتطوير التعليم العام تتبلور حول رؤية مستقبلية للتعليم (2013-2023)، وتعنى بالدرجة الأولى ببناء نشء واعٍ مبدع متكامل الشخصية يحقق أقصى قدراته، ويعي أثره الإيجابي المستقبلي على المستويات كافة، من خلال نظام تعليمي عال الجودة، وقد وُضعت هذه الإستراتيجية مع الأهداف الرئيسة لخطة التنمية التاسعة، وتتكامل مع الاستراتيجية الوطنية للتحول إلى مجتمع المعرفة، والإستراتيجية الوطنية للتوظيف، وإستراتيجية الموهبة والإبداع ودعم الابتكار، وغيرها من الاستراتيجيات الوطنية ذات العلاقة (الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العام، 2013).

ويعد التعليم الثانوي العام مرحلة تعليمية في غاية الأهمية إذ تخضع هذه المرحلة باستمرار لعمليات التطوير التربوي أكثر من أي مرحلة تعليمية أخرى؛ نظراً لارتباط خريجيها بالتعليم العالي من ناحية، وكونها عاملاً أساسياً في تحديد مستقبل الآلاف من الطلاب من ناحية أخرى، فهي نافذة لجيل جديد يبحث عن دوره في المجتمع، ويبحث عن مستقبله والفرص المتاحة له، لذا فإن تطوير تعليم هذه المرحلة يساعد على اكساب هذا الجيل المعارف، والمهارات الضرورية التي تمكنه من اختيار المجالات المناسبة، فالتعليم الثانوي ليس مرحلة تعليمية يرغب الطالب التخرج منها، بل هي مرحلة أساسية للتنمية الاقتصادية للمجتمع (الخطيب، 2020، 98-102).

وتكمن أهمية التعليم الثانوي في توجيه الطلاب وفق حاجاتهم ورغباتهم بما يتوافق مع حاجات المجتمع وأولوياته؛ لذا فإن الدول المتقدمة تركز على أثر التعليم الثانوي بوجه خاص في تحقيق استراتيجياتها وخططها المستقبلية، مما دفع بكثير منها لتنويع التعليم الثانوي وتنظيماته، بحيث يشمل التعليم العام والتعليم المهني، بل وتنويع المقررات التي يدرسها الطالب في هذه المرحلة بمسارات اختيارية تلبي حاجات الطلاب وتفي بمتطلبات المجتمع المتجددة (الكثيري، 2015، 29). وتتميز هذه المرحلة بجملة من الخصائص المهمة التي تتطلب من القائمين على النظام التعليمي ترجمتها إلى برامج علمية وتربوية تحقق الطموحات من جهة وتستوعب التجديدات العالمية الناجحة وتتفاعل معها من جهة أخرى (مشروع تطوير التعليم الثانوي، 1434ه).

وقد خطت وزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية خطوات واسعة في تطوير نظام التعليم الثانوي بدءاً من عام 1395هـ عندما أقرت نظام الثانوية الشاملة الذي يعتمد على نظام الساعات المعتمدة كأول تجربة حقيقية لرفع كفاءة ونوعية التعليم الثانوي، وفي عام 1405هـ صدر قرار بتطبيق نظام الثانوية المطورة الذي يعتمد على نظام الساعات الدراسية، ونظام المعدل التراكمي، وذلك لتفادي المشكلات والسلبيات التي واجهها التعليم الثانوي الشامل، ولكن تم إيقاف هذا النظام عام 1412هـ نتيجة لوجود قصور في تنفيذه، وتحويل المدارس إلى النظام الثانوي التقليدي حتى عام 1425ه حيث صدر قرار بتطبيق نظام المقررات والذي جاء استجابة للمتغيرات الاجتماعية، ومطالب خطط التنمية الشاملة، وطُبّق نظام المقررات في عدد من المدارس، وبدأ التوسع في تطبيقه تدريجياً، ثم تم استحداث نظام تعليمي مطوّر ليكون بديلاً للنظام التقليدي (السنوي) وهو النظام الفصلي عام 1435هـ، مع استمرار نظام المقررات، ويوازي النظام الفصلي في نفس الوقت نظام المقررات من حيث الكيف لا الكم الذي كان سائداً في النظام التقليدي (الجبر والحربي، 2020، 85؛ العبد الكريم، 2014، 422؛ العجلان، 2019، 70).

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.444

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

وحرصاً من وزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية في تحسين وتطوير التعليم الثانوي بشكل مستمر، وإسهاماً في تحقيق رؤية المملكة 2030 التي تسعى إلى التحول من اقتصاد النفط إلى اقتصاد المعرفة، تم استحداث نظام المسارات للتعليم الثانوي، وأقرّته الوزارة في بداية العام الدراسي 1443/1442هـ بتطبيق السنة الأولى المشتركة للمرحلة الثانوية في جميع المدارس الحكومية والأهلية، ومدارس تحفيظ القرآن الكريم، والمدارس السعودية في الخارج، والمدارس الليلية، ومدارس تعليم الكبيرات، وينطلق نظام المسارات من فلسفة متجددة قائمة على توسيع الفرص، ومشاركة الطالب، فهي كما تعد الطالب للحياة ولإكمال تعليمه بعد الثانوي، أيضًا تمنحه فرصة المشاركة في سوق العمل، فالطالب عبر فلسفة نظام المسارات قادر على ممارسة أكثر من دور يجعله شريكًا في صناعة المعرفة، وليس مجرد مستقبل ومستهلك لها، ووفق هذا النظام يستطيع الطالب أن يتماشى مع المتغيرات من حوله في القرن الحادي والعشرين، وبما يحقق مستهدفات رؤية المملكة 2030 (وزارة التعليم، 1443ه).

والمحاولات الإصلاحية في التعليم لا يمكن الحكم بجودتها بمجرد تطبيقها في الميدان بل لابد من دراستها وتقويمها للكشف عن أوجه القوة والضعف فيها بما يدعم تطويرها وتحسينها وبما يحقق الفائدة للميدان التعليمي (الملا، 2019، 507). ونظراً لأهمية التعليم الثانوي فقد حظي باهتمام الباحثين الذين أجروا الدراسات والبحوث حول تقويم برامجه، وتقديم المقترحات لإصلاحه، ومن هذه الدراسات دراسة العجلان (2019) التي قدمت رؤية مقترحة لتحقيق بعض جوانب الإصلاح في التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية. ومن جهة أخرى هدفت دراسة النصار (2016) إلى التعرف على دور التعليم الثانوي في تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة، وفي السياق ذاته هدفت دراسة الشهري والجعد (2020) إلى تعرّف دور التعليم الثانوي في تنمية وعي الطالبات برؤية المملكة العربية السعودية 2030. كما أجريت بعض البحوث التقويمية التي تناولت التعليم الثانوي كدراسة التميمي (2008) التي هدفت إلى تقويم نظام المقررات للتعليم الثانوي في ضوء نموذج القرارات المتعددة، ودراستي الملا (2019) والجبر والحربي (2020) اللتين هدفتا إلى تقويم النظام الفصلي للتعليم الثانوي في ضوء نموذج القرارات المتعددة (CIPP).

ويهدف تقويم البرامج التعليمية إلى التعرّف على مدى مواكبتها للتوجهات الحديثة في المجالات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، ويعد الاقتصاد المعرفي من أهم التوجهات العالمية الحديثة التي نتجت عن التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنمو السريع للمعرفة في شتى المجالات. ويعد نظام التعليم أحد ركائز الاقتصاد المعرفي فهو المسؤول عن توفير الأيدي العاملة الماهرة والإبداعية، وتكوين رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيا الحديثة في العمل، والقادر باستمرار على تطوير وتكييف معارفه ومهاراته من أجل خلق واستخدام المعرفة بكفاءة. لذا أصبح من الضروري تقويم برامج التعليم الثانوي للتأكد من مدى فعاليتها في إكساب المتعلمين المهارات المختلفة التي يتطلبها الاقتصاد المعرفي.

ولكي تكون عملية التقويم أكثر دقة وفاعلية ينبغي أن تكون في ضوء معايير محددة مسبقاً من أجل التغيير إلى الأفضل (القميزي، 2017، 11). ذلك أن المعايير تحدد وتصف ما ينبغي أن يكون عليه البرنامج، وهي "من أكثر الاتجاهات التربوية الحديثة التي ارتكزت عليها جهود الإصلاح التربوي في معظم دول العالم" (السعدوي والشمراني، 2016، 17)، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي لجأت إلى إصلاح نظمها التعليمية بعد إطلاق الاتحاد السوفيتي أول قمر صناعي إلى الفضاء عام 1957م (سعادة والعميري، 2019، 83).

وعليه، يأتي البحث الحالي لتقويم نظام التعليم الثانوي الجديد بالمملكة العربية السعودية (نظام المسارات) في ضوء معايير مقترحة مشتقة من مهارات الاقتصاد المعرفي.

مشكلة البحث

يأتي الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة في منظمة اليونسكو ليؤكد على ضرورة ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة (الهيئة العامة للإحصاء، 2018) ومن هذا المنطلق أصبح لزاماً على المسؤولين العمل على تطوير النظم التعليمية، خصوصاً مع تزايد المعرفة، وظهور الاقتصاد القائم عليها لتفي بمتطلبات المجتمعات التنموية.

وتعد البرامج التعليمية الركيزة الأساسية التي تقوم عليها النظم التعليمية، وتطوير النظام التعليمي ينبغي أن ينطوي على تطوير برامجه التعليمية لأنها الوسيلة التي من خلالها يتم إكساب المتعلمين المهارات، والمعارف، والخبرات، التي تلبي حاجاتهم، وتحقق آمال وطموحات مجتمعاتهم. وتعد برامج تعليم المرحلة الثانوية من أكثر

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.444

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

البرامج التعليمية حاجة إلى الاهتمام والتطوير في عصر اقتصاد المعرفة؛ كونها المرحلة التي تهيئ الطالب للدخول إلى سوق العمل، أو مواصلة تعليمه الجامعي، وأي خلل أو نقص فيها سيؤثر في كفاءة التعليم الجامعي إلى جانب تأثيرها على القوى العاملة التي تحتاجها التنمية الشاملة للبلاد.

ولتطوير البرامج التعليمية ينبغي أن تخضع أولاً لعملية تقويم مستمرة للكشف عن فاعليتها في تحقيق أهدافها، وتشخيص واقعها لتعزيز جوانب القوة فيه وعلاج جوانب الضعف والقصور، وفي هذا السياق أكّدت دراسة الفايز وآخرون (2019) ضرورة تقويم البرامج التعليمية لمعرفة مدى وملاءمتها لاحتياجات المجتمع، وسوق العمل، ومتطلبات التنمية، ومعرفة مدى ارتباط المناهج والمقررات برسالة المؤسسة وفلسفتها، ومدى مواكبة المناهج لمتطلبات العصر، ومعرفة مدى توافر نظم محددة ومعلنة وعادلة لتقييم أداء الطلبة، ومعرفة مدى ملائمة البرامج التعليمية لمتطلبات إعداد خريج لديه القدرة على التحليل، والتفكير المنطقي، والإبداع، والعمل ضمن الفريق، وتحمل المسؤولية، والتعامل مع الوسائل التكنولوجية الحديثة.

وقد جاء في توصيات مؤتمر "المخرجات التعليمية في ضوء رؤية المملكة 2030" المنعقد في جامعة حائل خلال الفترة من 26-28 نوفمبر 2019 التأكيد على تزويد المتعلمين بالآليات والمهارات التي تساعدهم على تطوير المعرفة بطريقة علمية مبتكرة تواءم الموقف التعليمي، مع العمل الجاد على توظيف المعلومات على أرض الواقع، وتحليل المواقف الحالية، وتقييمها، ووضع خطط تحسين واقعية ومثمرة (مؤتمر المخرجات التعليمية، 2019).

وفي السياق ذاته، أكّد المؤتمر الدولي لتقويم التعليم والتدريب "تجويد نواتج التعلم ودعم النمو الاقتصادي" المنعقد افتراضياً خلال الفترة من 14-15 أكتوبر (2020) على ضرورة تجويد التعليم وتطويره من خلال إجراء عمليات المراجعة والتقويم المستمر لبرامج التعليم والتدريب، والاستفادة من البيانات التقويمية في البحوث والتقارير لتحسين الممارسات في كافة جوانب النظام التعليمي ومستوياته (هيئة تقويم التعليم والتدريب، 2020).

ونظراً لحداثة نظام المسارات للتعليم الثانوي، حيث أنه الآن في طور التطبيق التجريبي له، فإنه لابد من تقويم أدلته الإرشادية، وخططه، للتعرف على مدى مواكبته للتوجهات التربوية الحديثة والتي تتمثل في هذه الدراسة في مهارات الاقتصاد المعرفي. وعليه، يأتي هذا البحث -الذي تمثلت مشكلته في حاجة نظام المسارات للتعليم الثانوي للتقويم في ضوء مهارات الاقتصاد المعرفي- استجابة لتوصيات الدراسات السابقة، والمؤتمرات التي تدعو إلى تقويم الخطط والبرامج التعليمية بما يحقق لها الارتقاء ومواكبة متغيرات العصر، وإسهاماً في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030 التي تسعى إلى تسريع التحول من اقتصاد قائم على النفط إلى اقتصاد قائم على المعرفة، للوصول إلى مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، ووطن طموح.

أسئلة البحث

يحاول البحث الحالي الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

ما نتيجة تقويم نظام المسارات للتعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية في ضوء مهارات الاقتصاد المعرفي؟

ويتفرع منه الأسئلة التالية:

1. ما مهارات الاقتصاد المعرفي اللازمة لطلبة المرحلة الثانوية؟
2. ما المعايير المقترحة القائمة على مهارات الاقتصاد المعرفي اللازمة لتقويم نظام المسارات للتعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية؟
3. ما درجة توافر المعايير المقترحة في ضوء مهارات الاقتصاد المعرفي في أدلة نظام المسارات للتعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية؟
4. ما التصور المقترح لتطوير نظام المسارات للتعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية في ضوء مهارات الاقتصاد المعرفي؟

أهداف البحث

يهدف البحث الحالي إلى تقويم نظام المسارات للتعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية في ضوء مهارات الاقتصاد المعرفي وذلك من خلال:

1. بناء قائمة بمهارات الاقتصاد المعرفي اللازمة لطلبة المرحلة الثانوية.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.444

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

2. بناء معايير مقترحة في ضوء مهارات الاقتصاد المعرفي لتقويم نظام المسارات للتعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية.
3. التعرف على درجة توافر المعايير المقترحة في ضوء مهارات الاقتصاد المعرفي في أدلة نظام المسارات للتعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية.

أهمية البحث

الأهمية النظرية

تكمن أهمية البحث النظرية في:

1. فتح آفاق بحثية كبيرة أمام الباحثين والباحثات لإجراء مزيد من البحوث التقويمية لنظام المسارات للتعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية بعد انقضاء ثلاث سنوات من تطبيقه بالكامل على الصفوف الثلاثة للمرحلة الثانوية.
2. حداثة موضوع البحث حيث يعتبر -على حد علم الباحثة- الأول محلياً في تقويم نظام تعليم ثانوي في ضوء مهارات الاقتصاد المعرفي.
3. إفادة العاملين في مجال التخطيط وواضعي السياسة التعليمية في وزارة التعليم بنتائج قد تسهم في عملية تطوير البرنامج وتحسينه.
4. يستفاد من هذا البحث في إجراء المقارنات العلمية بين الأنظمة التعليمية المختلفة للمرحلة الثانوية.

الأهمية التطبيقية

تكمن أهمية البحث التطبيقية في:

5. تقديم قائمة بمهارات الاقتصاد المعرفي المناسبة لطلبة المرحلة الثانوية.
6. تقديم أداة تحليلية تتضمن معايير مقترحة في ضوء مهارات الاقتصاد المعرفي.

حدود البحث:

الحدود الموضوعية: الأدلة الإرشادية لنظام المسارات للتعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية والمتمثلة في: (دليل التعريف بنظام المسارات، دليل منسق المسارات، دليل مدير المدرسة، دليل الخطط الدراسية، دليل التقويم والقبول)، ويشمل التقويم: الرؤية، الرسالة، الفلسفة، الأهداف، الخطط الدراسية، استراتيجيات التدريس، استراتيجيات التقويم وأدواته، الأنشطة الطلابية، تقنيات التعليم.

الحدود المكانية: مدارس التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية.

الحدود الزمانية: تم تطبيق البحث خلال الفصل الدراسي الثاني لعام1443-1444هـ.

مصطلحات البحث

تقويم

عرّفت قزامل التقويم (2013، 49) بأنه " عملية جمع وتصنيف وتحليل وتفسير بيانات كمية أو كيفية عن ظاهرة ما، أو موقف، أو سلوك، بقصد استخدام هذه البيانات في إصدار حكم أو قرار يؤدي إلى تعديل الظاهرة أو الموقف أو السلوك نحو تحقيق الأهداف المرجوة".

وعرّف فيتزباتريك وآخرون (Fitzpatrick et al., 2004) التقويم بأنه تحديد وتوضيح وتطبيق محكات مقبولة بغرض تحديد قيمة الشيء المقيّم ونوعيته واستخداماته ومدى تأثيره وأهميته اعتماداً على تلك المحكات.

نظام المسارات للتعليم الثانوي

" نموذج تعليمي متطور وحديث للتعليم الثانوي بالمملكة يسهم بكفاءة في تخريج متعلم معد للحياة مؤهل للعمل قادر على مواصلة تعليمه" (وزارة التعليم، 2021). وقد أقرت وزارة التعليم البدء في تطبيق نظام المسارات من بداية عام 2021/1443 تدريجياً من الصف الأول الثانوي (السنة الأولى المشتركة)، على أن يطبق في السنة الثانية على الصف الثاني الثانوي، وفي السنة الثالثة على الصف الثالث الثانوي.

تقويم نظام المسارات

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.444

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

تعرّف الباحثة تقويم نظام المسارات للتعليم الثانوي إجرائياً بأنه تحديد مدى توافر المعايير المقترحة في ضوء مهارات الاقتصاد المعرفي في الأدلة الإرشادية لنظام المسارات للتعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية والمتمثلة في: (الدليل التعريفي بنظام المسارات، دليل منسق المسارات، دليل مدير المدرسة، دليل الخطط الدراسية، دليل التقويم والقبول) وشمل التقويم مكونات البرنامج التالية: رؤية البرنامج، ورسالته، وفلسفته، وأهدافه، والخطط الدراسية، واستراتيجيات التدريس، واستراتيجيات التقويم، والأنشطة المنهجية واللامنهجية، وتقنيات التعليم ، وذلك باستخدام نموذج تقويم مقترح للتعرف على مدى مواكبة النظام التعليمي الجديد (نظام المسارات) لمهارات الاقتصاد المعرفي اللازمة لطلبة المرحلة الثانوية.

مهارات الاقتصاد المعرفي:

عرّف البنا وجلال (2010، 4) مهارات الاقتصاد المعرفي بأنها: "مجموعة من المعارف والعمليات والاتجاهات اللازمة لتطبيق المعرفة في مواقف حياتية تستلزم استخدام مهارات حل المشكلة، ومهارات التفكير الناقد والإبداعي".

كما عرّفها القرارعة (2013، 9) بأنها: "مجموعة من المهارات المتضمنة تطبيق المعرفة في مواقف حياتية واقعية، تستلزم استخدام مهارات حل المشكلة، والتفاعل باستخدام وسائط متعددة، وتوظيف المعرفة واستخدامها".

وتعرفها الباحثة إجرائياً بأنها: خمس مهارات رئيسية هي: المهارات الأساسية، المهارات التقنية، مهارات التفكير، المهارات الشخصية، المهارات الاجتماعية، ويندرج تحت كل مهارة رئيسية مجموعة من المهارات الفرعية، واعتمدت عليها الباحثة في صياغة معايير مقترحة لتقويم مكونات نظام المسارات للتعليم الثانوي: (الرؤية، الرسالة، الفلسفة، الأهداف، الخطط الدراسية، استراتيجيات التدريس، استراتيجيات التقويم وأدواته، الأنشطة المنهجية واللامنهجية، تقنيات التعليم).

أدبيات البحث

تتناول الباحثة في هذا الجزء بعض الأطر النظرية المهمة وذلك باعتبارها منطلقات أساسية لتكوين تصور شامل عما يمكن أن يتناوله البحث في ضوء أهدافه، ويمكن تحديد الإطار النظري في مبحثين: الأول يتعلق بالاقتصاد المعرفي من حيث مفهومه، وركائزه، وخصائصه، وأهميته، ومهاراته، والثاني: دور التعليم الثانوي العام في عصر الاقتصاد المعرفي.

المبحث الأول: الاقتصاد المعرفي

تمهيد

خاض العالم العديد من الثورات على مر التاريخ كان أخرها الثورة الصناعية الرابعة التي بدأت ملامحها بالظهور منذ مطلع القرن الواحد والعشرين والتي نتجت بسبب التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وما صاحبه من تسارع في نمو المعرفة في شتى مجالات العلوم. وكنتيجة لذلك سارعت العديد من الدول إلى الاستفادة من تلك التغيرات فظهر نموذج جديد للنمو الاقتصادي أُطلق عليه الاقتصاد المعرفي الذي يقوم على المعرفة كمحرك رئيس للتنمية الاقتصادية من خلال توظيفها واستثمارها في دفع عجلة التقدم والازدهار وخلق قيمة مضافة للاقتصاد.

ولم يعد التوجه نحو اقتصاد المعرفة -في مختلف المجالات ومن أهمها التعليم- ترفاً بل ضرورة حتمية، فقد أصبحت الدول تصنف حالياً إلى دول غنية في الإنتاج المعتمد على الابداع، والابتكار، والاستثمار الأمثل للقدرات العقلية البشرية، وأخرى فقيرة تعتمد على مواردها الطبيعية، كما أصبحت المعرفة العلمية سلعة اقتصادية تساعد في زيادة القوة الإنتاجية للدول، وأصبح الاستثمار الأول هو الاستثمار في رأس المال البشري فهو الذي يسيّر رأس المال المادي (مؤتمن، 2004).

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.444

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

مفهوم الاقتصاد المعرفي

يعتبر مفهوم الاقتصاد المعرفي من المفاهيم الحديثة التي ظهرت في القرن الواحد والعشرين لارتباطه بالثورة المعلوماتية والتكنولوجية التي بزغت في نهاية القرن العشرين وتطورت في مطلع القرن الواحد والعشرين. وقد تعددت تعريفات الاقتصاد المعرفي وقد يكون ذلك بسبب أهمية وانتشار هذا الاتجاه بين الأوساط التعليمية في شتى أنحاء العالم، ومن هذه التعريفات على سبيل المثال لا الحصر:

تعريف الشمري والليثي (2008، 17) للاقتصاد المعرفي بأنه "الاقتصاد القائم بصورة أساسية على عنصر المعرفة باستخدام العقل البشري من خلال توظيف وسائل البحث والتطوير، والموارد الاقتصادية المتاحة باستخدام الكوادر المؤهلة والقادرة على استيعاب جميع المتغيرات التي تطرأ على مجمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية". وقد ركز هذا التعريف على عنصري المعرفة، والكادر البشري المؤهل من خلال توظيف عمليات البحث والتطوير.

أما البسام (2015، 63) فقد أضافت عنصر ثالث وهو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث عرّفت الاقتصاد المعرفي بأنه: " فرع من فروع علم الاقتصاد يجمع بين إعطاء قيمة للمعرفة المضافة، والكفاءة البشرية المدربة والقادرة على التعلم المستمر، ولتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للوصول إلى تنمية اقتصادية، والتركيز على الابتكارات والمهارات للوصول إلى تنمية اقتصادية مستدامة، والتي تعد من أهم مصادر الاقتصاد في العالم".

بينما اقتصر الكناني (2020، 51) في تعريفه على المعرفة بنوعيها الصريحة والضمنية حيث عرّف الاقتصاد المعرفي بأنه "الاقتصاد الذي يقوم على أساس انتاج المعرفة واستخدام ثمارها وانجازاتها بحيث تشكّل هذه المعرفة (سواء ما يعرف بالمعرفة الصريحة التي تشتمل على قواعد البيانات والمعلومات والبرمجيات وغيرها، أو المعرفة الضمنية التي يمثلها الأفراد بخبراتهم ومعارفهم وعلاقاتهم وتفاعلاتهم) مصدراً رئيساً لثروة المجتمع ورفاهيته". فالمعرفة بنوعيها الصريح والضمني هي الركيزة الأولى لاقتصاد المعرفة.

ومن التعريفات السابقة التي تناولت الاقتصاد المعرفي تستنتج الباحثة ثلاثة أمور يمكن اعتبارها ركائز للاقتصاد المعرفي وهي: المعرفة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كادر بشري مؤهل. وعليه، يمكن تعريف الاقتصاد المعرفي تعريفاً شاملاً بأنه العلم الذي يعتمد على الكفاءة البشرية في الحصول على المعلومات من مصادرها المتعددة، وإدارتها، وتوليد معرفة جديدة، ومشاركتها من خلال الاستغلال الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوظيف البحث العلمي، بهدف الوصول إلى التنمية المستدامة التي تنشدها المجتمعات.

ركائز الاقتصاد المعرفي

يستند الاقتصاد المعرفي إلى أربعة ركائز وردت في بعض الأدبيات تحت مسمى ركائز أو مرتكزات أو مؤشرات وهي: (عفونة، 2011؛ فاروق، 2005؛ الكناني، 2020؛ مرال، 2006؛ Tocan, 2012؛ World Bank, 2007):

1. نظام التعليم والتدريب: وهو من الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، حيث يتعين على الحكومات توفير الأيدي العاملة الماهرة والإبداعية، وتكوين رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيا الحديثة في العمل، والقادر باستمرار على تطوير وتكييف معارفه ومهاراته من أجل خلق واستخدام المعرفة بكفاءة.
2. نظام البحث والتطوير والابتكار: وهو نظام فعّال يكون من الشركات ومراكز البحوث والجامعات والمؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظّمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها.
3. نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: وهو نظام يعني بتنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية من أجهزة وأنظمة وتطبيقات إلكترونية ترتبط بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
4. النظام المؤسسي للدولة والحاكمية الرشيدة: ويتمثل في وجود إطار مؤسسي واقتصادي يعزّز الاستخدام الفعّال للمعارف وتطويرها، وتوفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو، وجعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات التكنولوجيا، وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.444

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

أهمية الاقتصاد المعرفي

تتضح أهمية الاقتصاد المعرفي في أنه يجسّد تميزاً نوعياً في تنظيم مسار الحياة الاقتصادية الحديثة، ويساعد المؤسسات على التطور، والإبداع، والاستجابة لاحتياجات المستهلك، وكما تتمثل أهميته أيضاً في تحقيق عائدات أعلى وانتشار أسرع للمعلومات (أحمد، 2017، 609).

ويمكن تحديد أهمية الاقتصاد المعرفي في الفوائد التي يحققها ومنها: (الكناني، 2020، 57؛ الهاشمي والعزاوي، 2007، 28)

- يحقق التبادل الإلكتروني ويحدث التغيير في الوظائف القديمة ويستحدث وظائف جديدة.
- يساعد المؤسسات على التطور والابداع والاستجابة لاحتياجات المستهلك.
- يساعد على نشر المعرفة، وتوظيفها، وإنتاجها في المجالات كلها دون حدود على المدى البعيد.
- يعطي المستهلك ثقة أكبر وخيارات أوسع.
- يحقق مخرجات ونواتج تعليمية مرغوبة وجوهرية.

وإضافة لما سبق، يمكن القول بأن الاقتصاد المعرفي ألغى الحدود الفاصلة بين المؤسسات التعليمية، ومراكز الأبحاث العلمية، ومؤسسات الأعمال، ومراكز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فأصبح هناك نوع من التعاون المتبادل والتكامل بين أدوار هذه المؤسسات وبالتالي خلق نوع من التطوير والتجديد في مهامها للإسهام في إيجاد اقتصاد معرفي يدفع بعجلة التقدم والرقي، ويؤهل الدول للدخول في المنافسات العالمية.

خصائص الاقتصاد المعرفي

يتميز الاقتصاد المعرفي بعدد من الخصائص التي تميّزه عن الاقتصاد التقليدي وفيما يلي عرض لأهم هذه الخصائص (الحاج أحمد، 2009، 151؛ عليان، 2008، 385؛ الهاشمي والعزاوي، 2007، 35):

- اقتصاد شبكي: يعتمد الاقتصاد المعرفي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل أساسي مما يجعله يتصف بالشبكية التي تسهم في تحقيق التفاعل بين مختلف المؤسسات داخل وخارج الدول مما يسمح بتكوين فضاء افتراضي شبكي يحقق أكبر قدر من التواصل والتفاعل بين الأفراد والمؤسسات والدول.
- اقتصاد اللاملموسات: حيث تتمثل أصول الاقتصاد المعرفي الأساسية في الأصول المعرفية بخلاف الاقتصاد التقليدي الذي يتسم بتجميع الملكيات ورأس المال المادي.
- اقتصاد وفرة: وذلك لاعتماده على أصول معرفية لا تنضب بالاستخدام وإنما تزداد قيمة وأهمية وبذلك تزداد عوائد الاقتصاد المعرفي.
- المرونة: يرتكز الاقتصاد التقليدي على الأصول الثابتة بينما يمتاز الاقتصاد المعرفي بتغيّر البنى التقنية التي تمثل أدوات اقتصاد المعرفة وذلك بسبب التوظيف المستمر والمتزايد للمعرفة في جميع ميادين الاقتصاد مما يمنح الاقتصاد المعرفي المرونة والتكيف مع المتغيرات الحديثة.
- السرعة الفائقة: وذلك لاعتماده على الوسائل التقنية الحديثة، وشبكة الإنترنت، والبريد الإلكتروني، والأقمار الصناعية وغيرها من التقنيات مما يؤدي إلى كسر حاجز الزمان والمكان.
- الرقمية: وذلك لارتباطه بالتقنيات الرقمية والتكنولوجية التي تسهم في نقل وتخزين ومعالجة المعلومات وتوزيعها وتسويقها.
- التخطيط والتنظيم: الاقتصاد المعرفي لا يعرف العشوائية والارتجالية، ولا يعتمد على قوانين الصدفة، بل هو قائم على التخطيط والتنظيم حيث تقوم المنظّمات بتنظيم العمل للسماح بعملية جمع وتخزين ومشاركة المعلومات من خلال الممارسات الإدارية المناسبة.
- الاستثمار في التعليم ورأس المال البشري: يرتبط الاقتصاد المعرفي بالذكاء، والقدرة الابتكارية لذا فإن رأس المال البشري يعد من أهم مجالات الاستثمار وأكثرها إنتاجية وتحقيقاً للتنمية الاقتصادية من خلال التعليم والتدريب.

وتضيف النجار (2015، 346) الخصائص التالية:

- المعرفة هي المصدر الرئيس للإنتاج.
- الاستثمار في التعليم والبحث العلمي لأنهما الدعامة الرئيسية لتحقيق التقدم.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.444

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

- بنية تحتية وتكنولوجية متطورة.
- المفكّرون والمبدعون والباحثون هم عمّال اقتصاد المعرفة حيث أصبح الاعتماد على العمل العقلي كمحرك للإنتاج.
- يرتبط الاقتصاد المعرفي بمستوى عال من المهارات والكفايات في عمال المعرفة.

وإضافة إلى ما سبق، يمكن القول إن الاقتصاد المعرفي اقتصاد متاح للجميع وليس حكراً على مجتمع دون آخر، أو دولة دون أخرى، فمتى ما توفرت الوسائل التكنولوجية المناسبة، ووُجد الكادر البشري المؤهل القادر على توظيف هذا الوسائل في البحث، والتطوير، والابتكار، وإنتاج المعرفة ونشرها وتسويقها، فسيكون هناك اقتصاد معرفي، وهذا يعني ضرورة الاهتمام بالنظام التعليمي لأنه المسؤول عن إعداد الكوادر البشرية المدربة، واكسابهم المهارات التي تمكنهم من الإسهام بفاعلية في الاقتصاد المعرفي.

مهارات الاقتصاد المعرفي

نتيجة للتحوّل نحو الاقتصاد المعرفي فإن نوع المهارات والتعلم المطلوب قد تغيّر حيث أصبح يركّز على مهارات التفكير، وحل المشكلات، والتعامل مع التكنولوجيا، والتطورات السريعة، ومهارات سلوكية واجتماعية، وإعداد مهني خاص، لذا فإن التحدي الذي يواجه تطبيق الاقتصاد المعرفي يتمثل في التوافق بين المناهج الدراسية ومتطلبات سوق العمل وبناء علاقات أقوى بين المؤسسات التعليمية وأرباب العمل (السعدي، والدوسري، 2012، 32).

ولا شك أن الاقتصاد المعرفي يتطلب كوادر بشرية متخصصة ومتمكنة من التعامل مع التقنيات الحديثة والمطورة لصناعة المعرفة التي هي السلعة الرئيسية في هذا الاقتصاد، وهذا يتطلب تحديد المهارات اللازمة والمطلوبة لتأهيل هذه الكوادر البشرية. وفي هذا السياق عرّفت العنزي (2015، 9) مهارات الاقتصاد المعرفي بأنها "مجموعة من المعارف، والسلوكيات، والاتجاهات اللازمة للطلبة التي تمكنهم من تطبيق وتوظيف المعرفة وإنتاجها ونشرها بما يساعدهم على التكيف في مواكبة مجتمع الاقتصاد المعرفي ومواكبة مستجداته وتحدياته".

كما عرّفها البنا وجلال (2010، 4) بأنها: "مجموعة من المعارف والعمليات والاتجاهات اللازمة لتطبيق المعرفة في مواقف حياتية تستلزم استخدام مهارات حل المشكلة، ومهارات التفكير الناقد والإبداعي".

وبمراجعة الأدبيات نجد هناك تبايناً في مهارات الاقتصاد المعرفي، حيث حدد البنك الدولي (World Bank, 2003) مجموعة من المهارات التي يتطلب اكسابها للأفراد في ضوء توجهات الاقتصاد المعرفي وتمثلت في:

- المهارات الفنية: القراءة، والكتابة، واللغة الإنجليزية، والرياضيات، والعلوم، وحل المشكلات، والمهارات التحليلية.
- المهارات الحياتية: مهارات العمل الجماعي، مهارات القيادة، مهارات الاتصال.
- المهارات المنهجية: القدرة على التعلم الذاتي لمتابعة التعلم مدى الحياة، التصدي للمخاطر والتغييرات.

وصنّف العميري (2004) مهارات الاقتصاد المعرفي إلى:

- مهارات أساسية: القراءة والكتابة، العمليات الحسابية، العمليات الأساسية لتقنيات التعليم.
- مهارات الاتصال: التعبير الشفوي، الكتابة، الحوار، التفاوض، الاقناع، التأثير والاستشارة.
- مهارات التفكير: وتنقسم إلى مهارات معرفية تتمثل في التحليل، وحل المشكلات، وتقييم المواقف والافتراضات وتوظيفها، ومهارات فوق معرفية تتمثل في الضبط، والتوجيه، واتخاذ القرارات.

بينما صنّفت دراسة عسيري (2018) مهارات الاقتصاد المعرفي إلى خمس مهارات رئيسة هي: مهارات التفكير وحل المشكلات، مهارات التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مهارات سلوكية، المهارات الاجتماعية والتواصل، المهارات الاقتصادية والإعداد لسوق العمل.

أما شفقة (2013) فيرى أنه لابد من اكساب الطلبة مهارات التعلم الذاتي، وتوجيههم نحو الإبداع والتميز، وإتباع استراتيجيات تعلم جديدة تغرس في الطلبة العمل بروح الفريق، والتوسع في توظيف التكنولوجيا واستخدامها. واعتمد في دراسته على مهارات الاقتصاد المعرفي التي حددتها وزارة التربية والتعليم الأردنية في مشروعها للتطوير التربوي نحو الاقتصاد المعرفي وركزت دراسته على (11) معياراً رئيسياً وهي: تعلم كيف تتعلم، إدارة

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.444

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

المعلومات، التفكير الإبداعي، صنع القرار، حل المشكلات، العمل الجماعي، الاتصال، تكنولوجيا المعلومات، التأثير الشخصي، القيادة، التفكير الناقد.

وترى أبو زيد (2017) أن النجاح في مجتمع المعرفة يتطلب اتقان مجموعة جديدة من المعارف والكفايات التي تشمل: المهارات الأكاديمية الأساسية مثل القراءة والكتابة، واللغة الأجنبية، ومهارات الرياضيات والعلوم، والقدرة على استخدام المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، ومهارات التفكير العليا المختلفة، والدافعية للتعلم والانجاز في كافة جوانب الحياة.

وركزت دراسة الشهري والعسيري (2021) على عدد من المهارات منها: استخدام التقنية الحديثة، التفكير الناقد وحل المشكلات، مهارات القيادة واتخاذ القرار، مهارات التواصل الاجتماعي، العمل ضمن فريق.، وأشار الباحثان أن هذه المهارات هي أهم مهارات القرن الواحد والعشرين وهي ما يعرف بمهارات المستقبل.

إن تمكين الطلبة من اتقان مفاهيم ومهارات الاقتصاد المعرفي يتطلب إعادة النظر في النظام التعليمي ومراجعة برامجه التعليمية باعتبارها المسؤولة عن إكساب الطلبة المعارف، والمهارات، والقيم، والاتجاهات. وتصنف الباحثة مهارات الاقتصاد المعرفي الواجب تضمينها في أدلة نظام التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية إلى: مهارات أساسية، مهارات تقنية، مهارات تفكير، مهارات شخصية، مهارات اجتماعية، وسيأتي الحديث عنها بالتفصيل في فصل الإجراءات.

المبحث الثاني: دور التعليم الثانوي العام في عصر الاقتصاد المعرفي

إذا كان الاقتصاد المعرفي يعتمد على المعرفة، وهذه المعرفة مصدرها النظام التربوي، فإن نقل المجتمع إلى اقتصاد المعرفة هو في أساسه إحداث نقله نوعية في النظام التربوي، وكلما تطور النظام التربوي شكلاً ومضموناً، ووفّرت له شتى صور الدعم مادياً وبشرياً، قوي دوره في تناول أبناء المجتمع إعداداً وتأهيلاً، وتمكّن من تنمية معارفهم ومهاراتهم، وفجّر طاقاتهم الإبداعية والابتكارية، وتمكّن من إنتاج المعرفة، ووسّع من نطاق توظيفها في سياقها الاقتصادي والاجتماعي، عندها تترسخ بنى اقتصاد المعرفة، وتتعزز مسيرة النهضة القادمة (الحاج محمد، 2009، 152).

ولخلق نظام تربوي مطوّر ومواكب للتوجهات الحديثة والتي من أهمها التوجه نحو الاقتصاد المعرفي، لابد من تطوير نظم التعليم وبرامجه في جميع المراحل بدءاً من مرحلة الطفولة إلى التعليم العالي. ويعد التعليم الثانوي العام حلقة الوصل بين التعليم الأساسي والتعليم العالي، إذ يقع على عاتقه تزويد خريجي التعليم الأساسي بالمعارف والمعلومات والمهارات التي تنمّي شخصياتهم من جهة، وتهيئتهم لمواصلة الدراسة الجامعية أو الانخراط في سوق العمل من جهة أخرى.

وينقسم التعليم الثانوي في معظم النظم التربوية في العالم إلى مرحلتين هما: المرحلة الأولى من التعليم الثانوي، ويطلق عليها في بعض الدول التعليم المتوسط أو التعليم الإعدادي ومدتها (3) سنوات. والمرحلة الثانية من التعليم الثانوي، ويطلق عليها في بعض الدول التعليم الثانوي أو التعليم الثانوي العالي ومدتها (3) سنوات (أبو عراد والغفيري، 2017، 112).

أهداف التعليم الثانوي في ضوء الاقتصاد المعرفي

يرى عبد الرحمن ورزق (2002، 20-24) أن أهداف التعليم الثانوي خلال القرن الواحد والعشرين يمكن إجمالها تحت ثلاثة أنواع من الأهداف العامة وهي:

1. التنمية المستمرة للشخصية الإنسانية
2. تنمية المسؤوليات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والبيئية.
3. تدعيم الخبرة الذاتية للفرد.

وفيما يلي استعراض الأهداف الإجرائية تحت كل هدف من الأهداف العامة.

1. التنمية المستدامة للشخصية الإنسانية وتشمل:

- تحقيق النمو المتكامل للجسم والعقل والروح.
- تنمية القدرة على التعلم الذاتي.
- تنمية القدرة على انتقاء المعرفة.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.444

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

- تنمية القدرة على استخدامات المعرفة وتوظيفها
- تنمية القدرة على التفكير العلمي، والإبداعي، والنقد.

2. **تنمية المسؤوليات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والبيئية وتشمل:**
- تنمية القدرة على المشاركة في صناعة القرار وتحمل نتائجه.
- تحفيز الممارسات السياسية في الحياة المدرسية.
- تنمية مفاهيم وقيم الحياة الاقتصادية (تقدير الوقت، الكلفة، الانفاق، الاستخدام الأمثل للموارد، الاستهلاك الرشيد، الادخار).
- تنمية الوعي بالأدوار المختلفة المحققة لخطط التنمية.
- تدعيم الالتزام بالقيم الدينية والأخلاقية.

3. **تدعيم الخبرة الذاتية للفرد وتشمل:**
- تنمية القدرة على الاختيار وإعادة الاختيار.
- تنمية القدرة على التعامل مع الكمبيوتر، وإجراء التطبيقات المختلفة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات.
- تنمية القدرة على الفهم، والتحليل، والتقويم للمعلومات التي تقدم له بطرق هندسية أو حسابية وتطبيقاتها الحياتية والعملية.
- تنمية القدرة على التواصل مع الآخرين، واستقبال ونقل المعلومات بكفاءة في أطر ثقافية ولغوية واجتماعية مختلفة، والقدرة على التعامل بكفاءة مع المفردات والأرقام والرموز.

ويتضح من الأهداف السابقة شمولها للمهارات التي يتطلبها الاقتصاد المعرفي، وهذا يجعل التعليم الثانوي معنيّاً أكثر من أي مرحلة من مراحل التعليم العام بتنمية هذه المهارات لتخريج طلاب أكفاء مزودين بالمعارف والمهارات، والوفاء بمتطلبات عمليات التنمية المجتمعية الشاملة، ومتطلبات العصر من خلال ربط المعارف المقدّمة فيه بسوق العمل الجديد وما يفرضه من تغييرات في بيئة العمل.

أهمية التعليم الثانوي في عصر الاقتصاد المعرفي

يدعم التعليم الثانوي نظام التعليم القائم على فلسفة ومهارات مجتمع المعرفة في ضرورة تسليح الطالب بالمهارات اللازمة له مثل: مهارات البحث والتعلم مدى الحياة، ومهارات التفكير الناقد، والقدرة على التكيف ومسايرة التطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك ضرورة استخدام العديد من الطرق لتحسين مخرجات التعليم لإنتاج المعرفة وتوظيفها وتقويمها بدلاً من اكتسابها (أبو زيد، 2017، 69).

ويعد التعليم الثانوي مرحلة حاسمة ومهمة للمتعلمين في التعليم العام، حيث يفترض في هذ التعليم أن يعد الطلاب والطالبات إعداداً شاملاً ومتكاملاً، ويزودهم بالمعلومات الأساسية والمهارات والاتجاهات التي تنمي شخصياتهم في جوانبها المعرفية، والنفسية، والاجتماعية، والعقلية، والبدنية، ويُنظر إلى هذا النوع من التعليم بوصفه قاعدة للدراسة الجامعية، وتأهيلاً واستثماراً في رأس المال البشري للحياة العملية (مشروع تطوير التعليم الثانوي، 1434ه).

وفي هذا السياق ذكر النجار (2010، 31) أن من بين مردودات الاستثمار في التعليم الثانوي دوره المباشر في تحقيق أهداف الألفية للتنمية في الوصول إلى تعليم عالمي، فتحسين وتوسيع التعليم الثانوي يشجعان تلاميذ المرحلة الأساسية على إكمال دراستهم، ويزيد دافعيتهم للتخرج من المرحلة الأساسية.

وفي المرحلة الثانوية يتم تهيئة المتعلم للتعليم العالي أو الدخول لسوق العمل؛ إذ تمثّل محصلة المعارف، والمهارات، والكفايات، التي اكتسبها المتعلم خلال تعليمه، وتعطي مؤشراً على مدى الكفايات الداخلية والخارجية لمراحل التعليم العام (العبد الكريم، 2013، 42).

وتبرز أهمية التعليم الثانوي في محاولات العديد من الدول لإصلاحه وتطويره، ويتضح ذلك في الدراسات والبحوث التي أجراها الباحثون والمفكرون حول العالم. ففي ليبيا أجرى الجعيدي (2020) دراسة هدفت إلى التعرف على جودة التعليم الثانوي من خلال قياس مستوى جودته في ستة معايير تمثل في جوانبها المحاور الرئيسة للجودة وهي: القيادة والإدارة المدرسية، المعلمين، المنهج وطرائق التدريس، تقييم أداء الطلبة، المرافق

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.444

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

وموارد الدعم، الإدارة التعليمية. وكشفت النتائج أن مستوى جودة التعليم الثانوي جاء بدرجة متوسطة. وأوصت الدراسة بضرورة تبني وزارة التعليم لاستراتيجية عامة لجودة التعليم بليبيا تشمل كافة أجزاء العملية التعليمية.

وفي مصر هدفت دراسة جايل (2016) إلى تقديم رؤية مقترحة لإصلاح التعليم الثانوي العام في ضوء التوجهات التنموية بحيث يكون قادر على مواجهة التحديات والصعاب، وأكدت الدراسة على ضرورة توافر إدارة سياسية قوية تصدر القرارات لإجراء عمليات الإصلاح الشاملة. كما أجرت الخطيب (2020) دراسة هدفت التعرف على نظام التعليم الثانوي العام في مصر في ضوء مجتمع المعرفة من خلال عرض لمفهوم التعليم الثانوي في ضوء مجتمع المعرفة من حيث أهميته وأهدافه، وتوضيح دور التعليم الثانوي في مجتمع المعرفة وفلسفته، وتوضيح أدوار معلم المرحلة الثانوية في مجتمع المعرفة من حيث إنتاج المعرفة، وتوظيفها، ونشرها.

وفي الكويت أجرى العجمي (2015) دراسة استهدفت تشخيص واقع التعليم الثانوي والتعرف على الأزمات التربوية التي تواجهه، والتي تمثلت في: ضعف الإدارة التعليمية والمدرسية، الرسوب والتسرب، ضعف وجمود المناهج الدراسية، الفصل بين التعليم والعمل، العنف المدرسي، أزمات تتعلق بالمعلم، ثم اقتراح حلول لعلاجها.

وفي اليمن أقرت وزارة التعليم استراتيجية وطنية لتطوير التعليم الثانوي (2006-2015) لتمكين هذا النوع من التعليم من تحقيق أهدافه من جهة، والقيام بدوره في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام من جهة أخرى. وتعتبر الخطة العشرية التعليم الثانوي ركيزة السلم التعليمي، ومرحلة الإعداد للدراسة الجامعية والحياة العملية. وتشير الخطة إلى تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بتطوير التعليم الثانوي في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة، والذي يتطلب إعادة النظر في أهدافه، وتجويد مخرجاته بما يتناسب مع احتياجات التنمية (الاستراتيجية الوطنية للتعليم الثانوي، 2006-2015).

أما دراسة Bati & Workneh (2021) فهدفت إلى تقويم نظام التعليم الثانوي بإثيوبيا من حيث جاهزيته لدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تطوير التعليم وتحسين تعلم الطلبة، وكشفت الدراسة عن عدد من المشكلات التي يواجهها التعليم الثانوي كضعف البنية التحتية، وقلة برامج التدريب على التقنيات التعليمية للمعلمين وقادة المدارس.

والمملكة العربية السعودية أسوة بدول العالم تتبنى اتجاهات جديدة في نظم التعليم الثانوي لتنمية المزيد من المهارات الحياتية، وجعل إنتاجية التعليم الثانوي أكثر مرونة، وربط الدراسات النظرية بالتطبيقات العملية، وإعداد الطلبة للعمل في المستقبل ومواجهة تحدياته المتجددة والمتغيرة (إدارة التخطيط والتطوير، 1435ه).

التعليم الثانوي في المملكة العربية السعودية

يكتمل سلم التعليم العام بالمملكة العربية السعودية بالمرحلة الثانوية، ويلتحق به الطلاب (ذكور/إناث) في سن (15) عاماً والذين أكملوا المرحلة المتوسطة بنجاح ليتمها في سن (18) عاماً تقريباً، ويدرس الطلبة في هذه المرحلة دراسة أكثر تخصصاً تتيح لهم قدراً أوفى من الثقافة العامة، وتؤهلهم للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي المتعددة (أبو عراد والغفيري، 2017، 112).

وقد حددت وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية أهداف المرحلة الثانوية كالتالي (الحقيل، 2011، 118-217):

1- متابعة تحقيق الولاء لله وحده وجعل الأعمال خالصة لوجهه مستقيمة في كافة جوانبها على شرعه.
2- دعم العقيدة الإسلامية التي تستقيم بها نظرة الطالب إلى الكون والإنسان والحياة في الدنيا والآخرة وتزويده بالمفاهيم الأساسية والثقافية الإسلامية التي تجعله معتزاً بالإسلام قادراً على الدعوة إليه والدفاع عنه.
3- تمكين الانتماء الحي لأمة الإسلام الحاملة لراية التوحيد.
4- تحقيق الوفاء للوطن الإسلامي العام وللوطن الخاص (المملكة العربية السعودية) بما يوافق هذا السن من تسام في الأفق والتطلع إلى العلياء وقوة الجسم.
5- تعهد قدرات الطالب واستعداداته المختلفة التي تظهر في هذه الفترة وتوجيهها وفق ما يناسبه وما يحقق أهداف التربية الإسلامية ومفهومها العام.
6- تنمية التفكير العلمي لدى الطالب وتعميق روح البحث والتجريب والتتبع المنهجي واستخدام المراجع والتعود على طرق الدراسة السليمة.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.444

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

7- إتاحة الفرصة أمام الطلاب القادرين وإعدادهم لمواصلة الدراسة بمستوياتها المختلفة في المعاهد والكليات الجامعية في مختلف التخصصات.
8- تهيئة سائر الطلاب للعمل في ميادين الحياة بمستوى لائق.
9- تخريج عدد من المؤهلين مسلكياً وفنياً لسد حاجات البلاد للقيام بالمهام الدينية والأعمال الفنية (من: زراعية، تجارية، صناعية).
10- تحقيق الوعي الأسري لبناء أسرة إسلامية.
11- إعداد الطلاب للجهاد في سبيل الله روحياً وبدنياً.
12- رعاية الشباب على أساس الإسلام وعلاج مشكلاتهم الفكرية والانفعالية، ومساعدتهم على اجتياز هذه الفترة الحرجة من حياتهم بنجاح وسلام.
13- إكسابهم فضيلة المطالعة النافعة والازدياد من العلم النافع والعمل الصالح واستغلال أوقات الفراغ على وجه مفيد تزدهر به شخصية الفرد وأحوال المجتمع.
14- تكوين الوعي الإيجابي الذي يواجه به الطالب الأفكار الهدامة والاتجاهات المضللة.

وقد خضع التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية لمحاولات عدة لتطويره وإصلاحه بهدف تحسين نوعية المخرجات التعليمية. وكانت أول محاولة لإصلاح التعليم الثانوي السعودي عام 1393ه عندما أقرت وزارة التعليم نظام المدرسة الشاملة القائمة على نظام الساعات والذي كان من أهم إيجابياته: المرونة في تحديد العبء الدراسي للطالب حسب قدراته ورغبته، تعديل نظام الرسوب وذلك من خلال إعادة دراسة المواد التي رسب فيها بدلاً من ضياع عمر الطالب في دراسة عدد كبير من المواد التي نجح فيها، تعويد الطالب الاعتماد على النفس والقدرة على اتخاذ القرارات من خلال مشاركته في تنظيم خطته وتقدمه الدراسي. ولكن كان للمدرسة الشاملة بعض السلبيات ومن أهمها: الاقلال من ساعات الإعداد العام مما أدى إلى تخريج طلاب ثقافتهم العامة أقل من نظرائهم في الثانويات العادية، بالإضافة إلى ضعف التركيز على الجوانب التطبيقية. وكنتيجة لذلك ظهر نظام تعليمي جديد وهو نظام التعليم الثانوي المطور الذي بدأ تطبيقه عام 1405ه ويعتمد على نظام الساعات والمعدل التراكمي، كما زيدت عدد ساعات الإعداد العام ومواده وكذلك ساعات البرنامج التخصصي والمواد التي تتشعب من كل تخصص (وزارة المعارف، 1993، 2-6).

وانطلاقاً من حرص وزارة التعليم على تطوير التعليم الثانوي ومواكبة التجديدات والمتغيرات العالمية أدخلت نظام جديد للتعليم الثانوي وهو نظام المقررات الذي بدأ تطبيقه عام 1425ه، وهو هيكل تعليمي موازٍ لأنظمة التعليم الثانوي يتكون من برنامج مشترك يدرسه جميع الطلاب يتفرع إلى مسارين تخصصيين أحدهما للعلوم الإنسانية والآخر للعلوم الطبيعية، يتجه الطالب للدراسة في أحدهما، ويحتاج الطالب في المتوسط إلى ست فصول دراسية لإنهاء دراسته، ويعتمد نظام الدراسة على نظام المقررات وتكون أوزانها (5) ساعات لكل مقرر (مشروع تطوير التعليم الثانوي، 1434ه).

وفي إطار محاولات وزارة التعليم تطوير التعليم الثانوي استحدثت الوزارة النظام الفصلي الذي بدأ تطبيقه عام 1435ه. وقد جاء النظام الفصلي لتحقيق الرؤى والطموحات للطلبة نحو تعليم متميز يواكب العصر، ويركز النظام الفصلي على التعلم القائم على نشاط الطالب، وتوفير جميع البرامج والفرص والخبرات التعليمية، وتحقيق الاستقلالية، والتعلم الذاتي، والاكتشاف، والبحث، والتفكير، وبهذا يخلق جيلاً جديداً قادراً على مواجهة تحديات العصر ومتطلبات النهضة الشاملة (إدارة التخطيط والتطوير، 1435).

ونتيجة للتطورات التي يشهدها العالم اليوم خصوصاً في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجأت وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية إلى تطبيق نظام جديد في التعليم الثانوي وهو نظام المسارات وذلك لمواءمة مخرجات المنظومة التعليمية مع احتياجات سوق العمل، فنظام المسارات يقدم أنموذجاً تعليمياً متطوراً يسهم بكفاءة في تنمية شخصية الطالب، ويعزّز ولائه لقيادته وانتمائه الوطني، ويتضمن مسارات نوعية متخصصة تؤهل مخرجات هذه المرحلة لاستكمال التعليم الجامعي ودخول سوق العمل (دليل منسق المسارات، 2021).

وقد حظي نظام التعليم الثانوي في المملكة العربية السعودية بعدد من الدراسات التي هدفت إلى تقويمه والتعرف على واقع تطبيقه من أجل الإسهام في تطويره وإصلاحه ومن هذه الدراسات:

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.444

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

أجرى التميمي (2008) دراسة استهدفت تقويم الخطة الدراسية الجديدة للتعليم الثانوي في مدارس البنين الحكومية بجدة في ضوء نموذج تيسير القرارات المتعددة CIPP، ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحث منهج دراسة الحالة، وتمثل مجتمع البحث في جميع أعضاء الهيئة الإدارية والمعلمين العاملين في مدارس البنين الثانوية المطبقة للخطة الجديدة بجدة، واستخدم الباحث أربعة أنواع من الأساليب والأدوات هي: الاستبيان، والمقابلة الشخصية، والزيارة الميدانية، وتحليل الوثائق الرسمية. وأظهرت النتائج موافقة جميع أفراد العينة على تطبيق الخطة الدراسية الجديدة على بقية المدارس التي تطبق النظام التقليدي شريطة توافر الإمكانات المادية والبشرية الضرورية لذلك، ولمعرفة مدى فاعلية أبعاد الخطة الدراسية الثمانية بيّنت النتائج فاعلية بعد الأهداف بدرجة كبيرة، وفاعلية بعد الأنظمة بدرجة مقبولة، وفاعلية بعد الخطط بدرجة مقبولة، وفاعلية بعد الشؤون الدراسية بدرجة متوسطة، وفاعلية بعد تقويم الطلاب بدرجة متوسطة، وفاعلية بعد تقنيات التعليم بدرجة مقبولة، وفاعلية بعد التجهيزات المدرسية بدرجة متوسطة، وفاعلية بعد التفاعل مع المجتمع المحلي بدرجة متوسطة.

وهدفت دراسة العبد الكريم (2013) إلى التعرف على تقييم طلاب وطالبات المرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية لمدى تحقيق التعليم الثانوي بنظام المقررات للأهداف التي حددها نظامه، ومدى استفادتهم من هذه التجربة. ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحث المنهج الوصفي، وتمثلت أداة الدراسة في استبيان اشتمل على محورين: الأول حول أهداف التعليم الثانوي بنظام المقررات، أما المحور الثاني فهو حول مدى استفادة الطالب أو الطالبة مما يدرسه في هذا النظام. وأظهرت النتائج أن بعض الأهداف تحققت مثل اكتساب المعارف والسلوكيات الإسلامية، وبعض المهارات الحياتية، وتحسين القدرة على التواصل والاتصال، كما أشارت النتائج أيضاً أن بعض الأهداف تحتاج إلى مزيد من الدعم لتحقيقها كتنمية الاتجاهات نحو العمل المهني، ودعم الجوانب التطبيقية من خلال ممارسة الأنشطة والمهارات المهنية، وزيادة التربية المدنية، ومجالات الفنون والأنشطة الخلوية.

أما دراسة النصار (2016) فهدفت إلى التعرف على دور التعليم الثانوي في تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة من وجهة نظر معلمات المرحلة الثانوية في مدينة بريدة، والكشف عما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر المعلمات حول دور التعليم الثانوي في تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة تعزى لمتغيرات (نوع الدراسة، عدد سنوات الخبرة، التخصص). وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، واعتمدت على الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج منها: أن للمعلمات، وللمناهج، وللأنشطة الطلابية دور في تحقيق متطلبات مجتمع المعرفي بدرجة عالية جداً واتضح عدم وجود فروق دالة حول دور التعليم الثانوي في تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة وفقاً لاختلاف (نوع الدراسة، عدد سنوات الخبرة، التخصص).

وسعت دراسة العجلان (2019) إلى التعرف على واقع الجهود الإصلاحية في التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية في ضوء الاتجاهات العربية والعالمية من وجهة نظر الخبراء والمختصين، والتعرف على المعوقات التي قد تحد من تحقيق ذلك. واستخدمت الدراسة المنهج المختلط، واعتمدت على الاستبانة التي وزعت على عينة من منسوبي أدارة التعليم ببريدة، وقائدات ومعلمات المدارس الثانوية الحكومية. وتوصلت النتائج إلى أن واقع الجهود الإصلاحية في التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء والمختصين تحقق بدرجة متوسطة من حيث: فلسفة وأهداف التعليم الثانوي، أنماط التعليم الثانوي، إدارة وتخطيط التعليم الثانوي، تمويل التعليم الثانوية، المشاركة المجتمعية في التعليم الثانوي، وأن المعوقات التي قد تحول دون تحقيق الجهود الإصلاحية في التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية تحققت بدرجة متوسطة من وجهة نظر أفراد العينة.

بينما هدفت دراسة الملا (2019) إلى معرفة آراء المعلمات والطالبات نحو النظام الفصلي، وتقويم التجربة باستخدام نموذج القرارات المتعددة CIPP. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة منهجان: المنهج الوصفي لبناء الاستبيانات المقدمة للعينة (معلمات وطالبات)، والمنهج الكيفي المستند إلى تحليل المقابلات المفتوحة مع أفراد العينة (رئيسات أقسام، معلمات، طالبات)، وتحليل محتوى ووثائق النظام الفصلي وأدلته، والتقويم باستخدام نموذج CIPP. وأسفرت الدراسة عن الاستنتاجات التالية: الحاجة إلى تكثيف برامج التدريب، وصعوبة المنهج الدراسي وكثرة المعلومات فيه. كما أشار التقويم وفق نموذج CIPP إلى شمولية التصميم التعليمي، وتحقيقه لبعض أهدافه الموضوعة له، وتنوع أدوات التقويم وحداثتها، لكنه افتقر إلى نظام المتابعة والتقويم للإصلاح

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.444

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

التعليمي، والدراسة العلمية لاحتياجات المتعلمين في هذه المرحلة، وعدم تطبيق جوانب ذكرت في التصميم التعليمي مثل اختبارات الميول والاستعداد.

وفي نفس المسار أجرت الجبر والحربي (2020) دراسة لتقويم النظام الفصلي للتعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية في ضوء نموذج القرارات المتعددة CIPP بالكشف عن واقع تطبيقه من خلال التعرف على وجود دليل يتضمن فلسفة هذا النظام وأهدافه وآليات تنفيذه، والكشف عن مستوى معرفة المشرفين والمشرفات، والمعلمين والمعلمات، والقيادة المدرسية، والطلبة، وأولياء أمورهم بفلسفة النظام، وأهدافه، وآليات تنفيذه، والاستراتيجيات المستخدمة في تحقيقه، ومعوقات تطبيقه، وتحديد العلاقة بين المواصفات الإجرائية للنظام ونواتجه الفعلية. ولتحقيق هذه الأهداف استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وتمثلت الأدوات في استبيان وزع على أفراد العينة، واشتمل على أربعة محاور تمثل الأسس التي يرتكز عليها النظام الفصلي وهي: فلسفة النظام الفصلي وأهدافه وآليات تنفيذه، والاستراتيجيات المستخدمة في تحقيقه (استراتيجيات التدريس والتقويم)، ومعوقات تطبيقه، والعلاقة بين المواصفات الإجرائية للنظام ونواتجه الفعلية، بالإضافة إلى تحليل وثائق وتقارير برنامج النظام الفصلي للمرحلة الثانوية الصادرة من وزارة التعليم. وكانت أبرز النتائج وجود أدلة لبرنامج النظام الفصلي توضح فلسفته وأهدافه وآليات تنفيذه، كما جاءت استجابات أفراد العينة على عبارات محاور الاستبانة بدرجة عالية.

ومن جهة أخرى هدفت دراسة الشهري والجعد (2020) إلى التعرف على دور التعليم الثانوي في تنمية وعي الطالبات برؤية المملكة العربية السعودية2030 وذلك من خلال التعرف على الدور الذي تقوم به أهم مكونات التعليم الثانوي (معلمات، مناهج، أنشطة) في تنمية وعي الطالبات برؤية المملكة. ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وتمثلت أداة الدراسة في استبانة وزعت على عينة من معلمات التعليم الثانوي الحكومي في مدينة الرياض. وأظهرت النتائج أن معلمات التعليم الثانوي هن الأكثر تأثيراً في تنمية وعي الطالبات برؤية المملكة، حيث جاءت المعلمات في المرتبة الأولى، تلتها المناهج ثم الأنشطة.

بعد استعراض الدراسات السابقة لوحظ تباينها من حيث تقويم نظام التعليم الثانوي، فمنها ما اقتصر على تقويم النظام من وجهة نظر أفراد العينة كدراسة (الشهري والجعد، 2020؛ العبد الكريم، 2013؛ العجلان، 2019؛ النصار، 2016)، ومنها ما جمع بين وجهات نظر أفراد العينة وتحليل وثائق النظام التعليمي كدراسة (التميمي، 2008؛ الجبر والحربي، 2020؛ الملا، 2019)، أما البحث الحالي فيقتصر على تحليل وثائق النظام التعليمي المطور (نظام المسارات) وهي الأدلة الإرشادية الصادرة من الجهات المعنية بوزارة التعليم.

كما تباينت الدراسات السابقة أيضاً في المنهج المستخدم فمنها دراسات اقتصرت على المنهج الوصفي الاستطلاعي كدراسة (الشهري والجعد، 2020؛ العبد الكريم، 2013؛ النصار، 2016)، ومنها دراسات جمعت بين المنهجين الوصفي الاستطلاعي والتحليلي كدراسة (التميمي، 2008؛ الجبر والحربي، 2020؛ الملا، 2019)، ومنها ما اقتصر على المنهج المختلط كدراسة العجلان (2019). أما البحث الحالي اقتصر على المنهج الوصفي التحليلي القائم على تحليل محتوى وثائق نظام المسارات للتعليم الثانوي.

ومن جهة أخرى اتفقت دراسة (التميمي، 2008؛ الجبر والحربي، 2020؛ الملا، 2019) في استخدام نموذج تقويمي واحد وهو نموذج القرارات المتعددة CIPP، بينما يستخدم البحث الحالي نموذج تقويم مقترح من قبل الباحثة لتقويم نظام المسارات للتعليم الثانوي في ضوء معايير مقترحة قائمة على مهارات الاقتصاد المعرفي.

مما سبق يمكن القول إن هذه الدراسة جاءت لاستكمال مسيرة عمليات المراجعة والتقويم المستمر لبرامج التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية، وتركز على تقويم النظام الجديد (نظام المسارات) للتعرف على مدى مواكبته لمهارات الاقتصاد المعرفي التي يتطلبها سوق العمل في المستقبل. وتعد هذه الدراسة متفردة – على حد علم الباحثة- في تقويم تجربة نظام المسارات؛ نظراً لكون التجربة حديثة، ولم يتم تناولها بالبحث والدراسة والتقويم، كما تعد متفردة كذلك في تطبيق نموذج مقترح في تقويم التجربة، وتسليط الضوء على مدى توافر معايير مقترحة في ضوء مهارات الاقتصاد المعرفي في نظام المسارات، وفيما يلي عرض لنظام مسارات التعليم الثانوي.

نظام مسارات التعليم الثانوي

نظام المسارات هو " نموذج تعليمي متطور وحديث للتعليم الثانوي بالمملكة يسهم بكفاءة في تخريج متعلم معد للحياة مؤهل للعمل قادر على مواصلة تعليمه" (دليل منسق المسارات، 2021). وقد أقرت وزارة التعليم البدء في

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.444

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

تطبيق نظام المسارات من بداية عام 2021/1443 تدريجياً من الصف الأول الثانوي (السنة الأولى المشتركة)، على أن يطبق في السنة الثانية على الصف الثاني الثانوي، وفي السنة الثالثة على الصف الثالث الثانوي.

ونظام المسارات نظام تعليمي يتكوّن من تسعة فصول دراسية تُدرَّس في ثلاث سنوات، تبدأ بالسنة الأولى المشتركة التي يدرس فيها الطالب مجالات علمية وإنسانية متنوّعة، تليها سنتان تخصصيتان، يُسكَّن الطالب في عدة مسارات تتسق مع ميوله وقدراته، وتشمل المسارات الآتية:

- **المسار العام** ويهتم بتزويد الطالب بالمعارف والمهارات، والاتجاهات الإيجابية نحو التخصصات المتعلقة بالعلوم الشرعية، والإنسانية، والطبيعية، والتطبيقية، وتعزيز التكامل بين المجالات العلمية والإنسانية.
- **المسارات التخصصية وهي** أربع مسارات تخصصية جديدة تتّسق مع مطالب القرن الحادي والعشرين، يلتحق الطالب بالمسار الذي يتوافق مع ميوله واتجاهاته وقدراته. وتشمل مسار علوم الحاسب والهندسة، مسار الصحة والحياة، مسار إدارة الأعمال، المسار الشرعي.

وتصنف المواد الدراسية في جميع المسارات الخمس إلى أربعة أقسام رئيسة:

- **مواد عامة مشتركة بين جميع المسارات** مثل اللغة العربية، الدراسات الإسلامية، وعلم البيئة.
- **مواد تخصصية مشتركة بين مسارين أو أكثر**، مثل مادة التصميم الهندسي في مساري الصحة والحياة وعلوم الحاسب والهندسة، أو القانون في المسارين الشرعي وإدارة الأعمال.
- **مواد تخصصية خاصة بكل مسار** مثل مادة الأمن السيبراني لمسار علوم الحاسب والهندسة أو أنظمة جسم الإنسان لمسار الصحة والحياة.
- **مواد ضمن المجال الاختياري** -لطلاب المسار العام - تمكن الطالب من تطوير مهاراته في مجالات وظيفية متنوعة (وزارة التعليم، 1443ه).

فلسفة نظام المسارات

ينطلق نظام المسارات من فلسفة تؤمن بضرورة نقل الطالب من متلقي سلبي للمعرفة إلى مشارك ومنتج للمعرفة، حيث يعد النظام الجديد بمثابة محاولة جادة لتقييم أبرز الممارسات في تاريخ التعليم الثانوي في المملكة العربية السعودية، وتقييم الممارسات العالمية في المرحلة الثانوية بشكل عام من أجل الخروج بأنموذج مطوّر يجمع بين مطالب العصر، والعلمية والقابلية للتطبيق.

ونظام المسارات بشكل عام ينطلق من فلسفة متجددة قائمة على توسيع الفرص ومشاركة الطالب فهي كما تُعد الطالب للحياة ولإكمال تعليمه بعد الثانوي، أيضًا تمنحه فرصة المشاركة في سوق العمل، فالطالب عبر فلسفة نظام المسارات قادر على ممارسة أكثر من دور يجعله شريكًا في صناعة المعرفة، وليس مجرد مستقبل ومستهلك لها، ووفق هذا النظام يستطيع الطالب أن يتماشى مع المتغيرات من حوله في القرن الحادي والعشرين، وبما يحقق مستهدفات رؤية المملكة 2030(وزارة التعليم، 1443ه).

الاهداف الاستراتيجية لنظام المسارات

- تخريج متعلم مُعد للحياة مؤهل للعمل قادر على مواصلة تعليمه
- تعزيز القيم الدينية والهوية الوطنية
- التفاعل مع المستجدات العالمية
- توسيع فرص التعلم وتنويعه
- تحسين منظومة التعليم الثانوي
- تعزيز بيئة تعليمية فاعلة
- التطوير في عمليات المنهج (الدليل التعريفي، 2021، 5).

وترى الباحثة أن نظام المسارات المطور يلبي ميول واهتمامات الطلاب حيث يتم توجيه الطلاب وفق احتياجاتهم واحتياجات مجتمعهم وأولياته فضلاً عن إعدادهم لبرامج التعليم العالي.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.444

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

منهجية البحث وإجراءاته

يتناول هذا القسم وصفاً مفصلاً للإجراءات التي اتبعتها الباحثة من أجل تحقيق أهداف البحث، والإجابة عن أسئلته، من حيث: تحديد منهج البحث، والمجتمع، والعينة، والأدوات، كما يشمل كذلك وصفاً لخطوات تحليل البيانات، كالتالي:

منهج البحث:

يهدف البحث الحالي إلى تقويم نظام التعليم الثانوي المطور (نظام المسارات) بالمملكة العربية السعودية ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي القائم على أسلوب تحليل المحتوى، وذلك من خلال تحليل محتوى الأدلة الارشادية لنظام التعليم الثانوي المطور (نظام المسارات) بالمملكة العربية السعودية. وأسلوب تحليل المحتوى -كما عرّفه العساف (2012، 235) - يعني "الرصد التكراري المنظّم لوحدة التحليل المختارة سواء كانت كلمة أو موضوع أو مفردة أو شخصية أو وحدة قياس أو زمن". وهو أسلوب يستخدم في وصف المواد التعليمية، وتقويم المناهج من أجل تطويرها، ويعتمد على تحديد أهداف التحليل، ووحدة التحليل، للتوصل إلى معرفة مدى شيوع ظاهرة، او مفهوم، أو فكرة، واعتماد النتائج مؤشرات تحديد اتجاه (عطية، 2009، 144).

مجتمع البحث:

تكوّن مجتمع البحث من جميع الأدلة الارشادية لنظام التعليم الثانوي المطور (نظام المسارات) بالمملكة العربية السعودية الصادرة من الجهات المعنية بوزارة التعليم وهي: دليل منسق المسارات، دليل مدير المدرسة، دليل القبول والتقويم، نشرة تعريفية بنظام المسارات، دليل الخطط الدراسية، دليل المجال الاختياري، دليل حصص الاتقان، دليل الارشاد الأكاديمي، دليل مشروع التخرج، دليل العمل التطوعي، دليل التجسير، دليل الشهادات المهنية، دليل التسريع.

عينة البحث:

تكوّنت عينة البحث من الأدلة الارشادية لنظام التعليم الثانوي المطور (نظام المسارات) بالمملكة العربية السعودية الصادرة من الجهات المعنية بوزارة التعليم وهي: دليل منسق المسارات، دليل مدير المدرسة، دليل القبول والتقويم، نشرة تعريفية بنظام المسارات، دليل الخطط الدراسية، وذلك لسببين: الأول أن هذه الأدلة هي الوثائق المتوفرة حالياً للنظام ولم تصدر الأدلة الأخرى بعد، الثاني شمول هذه الأدلة على مكونات البرنامج المستهدفة بالتحليل وهي: رؤية البرنامج ورسالته، فلسفة البرنامج، أهداف البرنامج، آليات تنفيذ البرنامج (استراتيجيات التدريس، استراتيجيات التقويم، الأنشطة المنهجية واللامنهجية، تقنيات التعليم).

مواد وأدوات البحث:

لتحقيق أهداف البحث الحالي، وللإجابة عن أسئلته صمّمت الباحثة قائمة بمهارات الاقتصاد المعرفي اللازمة لطلبة المرحلة الثانوية، واستمارة تحليل محتوى اشتملت على معايير مقترحة في ضوء قائمة مهارات الاقتصاد المعرفي لتحليل محتوى مكونات البرنامج: رؤية البرنامج ورسالته، فلسفة البرنامج، أهداف البرنامج، آليات تنفيذ البرنامج (استراتيجيات التدريس، استراتيجيات التقويم، الأنشطة المنهجية واللامنهجية، تقنيات التعليم).

إجراءات البحث:

اتبعت الباحثة الإجراءات التالية:

أولاً: إعداد قائمة مهارات الاقتصاد المعرفي

تم إعداد قامة بمهارات الاقتصاد المعرفي اللازمة لطلبة المرحلة الثانوية، والتي سوف يتم في ضوئها بناء معايير مقترحة لتحليل محتوى الأدلة الارشادية لنظام التعليم الثانوي المطور (نظام المسارات) وذلك من خلال:

1- مراجعة البحوث والدراسات السابقة والأدبيات التي تناولت تحليل وتقويم المناهج الدراسية في ضوء مهارات الاقتصاد المعرفي، وكذلك تقويم أداء المعلم في ضوء تلك المهارات، كدراسة (عسيري، 2018؛ العنزي، 2019؛ القيسي، 2011؛ اللزام، 2017؛ المحمدي، 2020).

2- في ضوء ما سبق، تم إعداد قائمة بمهارات الاقتصاد المعرفي اللازمة لطلبة المرحلة الثانوية اشتملت على (39) مهارة فرعية موزعة على خمس مهارات رئيسة وهي: مهارات أساسية، مهارات تقنية، مهارات تفكير، مهارات شخصية، مهارات اجتماعية.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.444

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

3- تم عرض القائمة المبدئية على مجموعة من المحكمين في مجال المناهج وطرق التدريس، القياس والتقويم، الإدارة والتخطيط وبلغ عددهم (7) محكمين، بهدف استطلاع آرائهم حول القائمة من حيث: ملائمة المهارات، وارتباط المهارات الفرعية بالمهارات الرئيسة.

4- بعد إجراء التعديلات التي أشار إليها المحكمون أصبحت القائمة في صورتها النهائية مكونة من (24) مهارة فرعية موزعة على خمس مهارات رئيسة، حيث تم دمج بعض المهارات، وحذف بعضها لوجود مهارات دالة عليها بصيغ مختلفة، وتعديل صياغة بعض المهارات.

ثانياً: بناء استمارة تحليل المحتوى

تم إعداد استمارة تحليل المحتوى كما يلي:

1- في ضوء قائمة مهارات الاقتصاد المعرفي التي تم تحكيمها بدأت الباحثة ببناء معايير خاصة بكل مكون من مكونات برنامج نظام المسارات للتعليم الثانوي وهي: رؤية البرنامج ورسالته، فلسفة البرنامج، أهداف البرنامج، آليات تنفيذ البرنامج (استراتيجيات التدريس، استراتيجيات التقويم، الأنشطة المنهجية واللامنهجية، تقنيات التعليم)، وتكونت استمارة تحليل المحتوى من (50) عبارة موزعة على المكونات الثمانية.

2- للتأكد من صدق استمارة تحليل المحتوى تم عرضها على مجموعة من المحكمين في مجال المناهج وطرق التدريس، القياس والتقويم، الإدارة والتخطيط وبلغ عددهم (7) محكمين، بهدف استطلاع آرائهم حول ملائمة المعايير المقترحة لمكونات البرنامج من جهة، ولمهارات الاقتصاد المعرفي من جهة أخرى. وبعد إجراء التعديلات أصبحت الاستمارة في صورتها النهائية مكونة من (70) عبارة موزعة على المحاور الثمانية (مكونات البرنامج) كالتالي: رؤية ورسالة البرنامج (7)، فلسفة البرنامج (7)، أهداف البرنامج (12)، الخطط الدراسية (14)، استراتيجيات التدريس (9)، الأنشطة المنهجية واللامنهجية (10)، تقنيات التعليم (5)، أساليب التقويم (7).

3- للتأكد من ثبات الاستمارة تم تحليل محتوى ثلاث محاور وهي (رؤية ورسالة البرنامج، فلسفة البرنامج، أهداف البرنامج) من قبل الباحثة ومحلل آخر (باحثة ماجستير مناهج وطرق تدريس العلوم)، ومن ثم تم حساب الثبات من خلال حساب نسبة الاتفاق بين التحليلين (تحليل الباحثة وتحليل المحلل الآخر) وذلك باستخدام معادلة هولستي والتي تنص على ما يلي:

$$C.R = M2/ (N1+N2)$$

حيث إن:

CR= معامل الثبات، M تعني عدد الفئات التي تم فيها الاتفاق بين التحليلين، N1+N2 يعنيان مجموع الفئات التي حللت (طعيمة، 2008، 226).

وبتطبيق المعادلة السابقة جاءت معاملات الثبات كما في الجدول التالي:

جدول (1)

قيم معامل الثبات

محاور التحليل	عدد نقاط الاتفاق	عدد نقاط الاختلاف	المجموع	معامل الثبات
رؤية ورسالة البرنامج	7	0	7	%100
فلسفة البرنامج	7	0	7	%100
أهداف البرنامج	11	1	12	%91.66
الكل	25	1	26	%96

يتضح من الجدول (1) أعلاه أن معاملات ثبات تحليل محتوى المحاور الثلاث ذات قيم مرتفعة، حيث بلغت النسبة المئوية للثبات لإجمالي المحاور (96%)، وهي نسبة عالية تعطي مؤشراً على ثبات الاستمارة وصلاحيتها للتطبيق في صورتها النهائية؛ حيث أن أغلب الدراسات ذكرت أن نسبة الثبات العالية هي التي تصل فيها معاملات الاتفاق إلى 90% (طعيمة، 2008، 222).

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.444

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

ثالثاً: الجانب التطبيقي للبحث

المرحلة الأولى: مرحلة التخطيط:

1. تحديد البرنامج الذي سيتم تقويمه وهو: نظام المسارات للتعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية.
2. تحديد الهدف من التحليل وهو: تقويم نظام المسارات للتعليم الثانوي في ضوء مهارات الاقتصاد المعرفي من خلال التعرف على درجة توافر المعايير المقترحة في الأدلة الارشادية لنظام المسارات.
3. تحديد المصادر التي سيتم الاعتماد عليها في تقويم البرنامج وهي: الأدلة الارشادية لنظام التعليم الثانوي المطور (نظام المسارات) بالمملكة العربية السعودية الصادرة من الجهات المعنية بوزارة التعليم المتمثلة في: دليل منسق المسارات، دليل مدير المدرسة، دليل القبول والتقويم، دليل تعريفي بنظام المسارات، دليل الخطط الدراسية.
4. تحديد الأدوات اللازمة للتقويم وهي استمارة تحليل محتوى الأدلة الارشادية لرصد توافر المعايير من عدمه في كل مكون من مكونات برنامج نظام المسارات للتعليم الثانوي.
5. تحديد المعايير التي سيتم تقويم البرنامج في ضوئها وهي معايير مقترحة في ضوء مهارات الاقتصاد المعرفي.
6. تحديد فئات التحليل المتمثلة في مكونات نظام المسارات رؤية البرنامج ورسالته، فلسفة البرنامج، أهداف البرنامج، آليات تنفيذ البرنامج (استراتيجيات التدريس، استراتيجيات التقويم، الأنشطة المنهجية واللامنهجية، تقنيات التعليم)، والمعايير المقترحة في ضوء مهارات الاقتصاد المعرفي.
7. تحديد وحدات التحليل وهي وحدة الفكرة لملاءمتها لطبيعة البحث الحالي حيث أن الفكرة قد تشتمل على كلمة أو جملة أو معنى فهي أوسع وأنسب وحدات التحليل الخمسة التي أشار إليها طعيمة (2008، 133) بأنها تشمل " الكلمة word والكلمة معبرة عن معنى أو مفهوم معين، والموضوع أو الفكرةTheme ، والشخصية Character، ووحدة المادة الإعلاميةItem، ومقياس المساحة والزمن Space & Time Measures".
8. إعداد أداة التحليل وهي استمارة تحليل محتوى تتكون من ثمان محاور كل محور يمثل مكون من مكونات البرنامج، ويندرج تحت كل محور مجموعة من المعايير المقترحة، وأمام هذه الفئات مقياس مكون من مستويين هما: متوفر وغير متوفر.
9. تحديد ضوابط التحليل وهي كالتالي:
   - التحليل في ضوء أهداف التحليل.
   - التحليل في ضوء المعايير المقترحة.
   - التحليل في إطار التعريف الإجرائي لتقويم نظام المسارات للتعليم الثانوي في ضوء مهارات الاقتصاد المعرفي.
   - الأخذ في الاعتبار توافر المعيار بشكل صريح أو بشكل ضمني.
   - تحليل جميع محتويات الأدلة وعدم الاقتصار على الجزئيات المعنونة بمكونات البرنامج.

المرحلة الثانية: مرحلة التنفيذ:

في هذه المرحلة تتبع الباحثة الخطوات التالي:

1. حصر الأدلة الارشادية لنظام مسارات التعليم الثانوي، وقراءة جميع صفحات كل دليل قراءة متأنية فاحصة لتحديد مدى توافر المعايير المقترحة في ضوء مهارات الاقتصاد المعرفي في كل محور من محاور استمارة تحليل المحتوى.
2. تحديد مدى توافر المعايير المقترحة من عدمها في كل محور من محاور الاستمارة بوضع علامة (/) في المكان المخصّص (متوفر، غير متوفر) أمام كل معيار في استمارة التسجيل.
3. تحديد درجة توفر المعايير المقترحة من خلال حساب النسبة المئوية لكل محور من المحاور التي اشتملت عليها استمارة التحليل. وقد حددت الأدبيات والدراسات التربوية كدراسة الزهراني (2010) معيار التحليل على النحو التالي:
   - متوفر بدرجة كبيرة من (75%) إلى (100%).

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.444

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

- متوفر بدرجة متوسطة من (50%) إلى أقل من (75%)
- متوفر بدرجة منخفضة من (25%) إلى أقل من (50%).

وقد تبنت الباحثة معيار التحليل كما ورد في دراسة الزهراني السابقة.

الأساليب الإحصائية:

استخدمت الباحثة الأساليب الإحصائية التالية:

- معادلة هولستي لحساب معامل ثبات التحليل.
- النسب المئوية لتحديد درجة توافر المعايير المقترحة في ضوء مهارات الاقتصاد المعرفي في الأدلة الارشادية لبرنامج نظام المسارات للتعليم الثانوي.

عرض نتائج البحث ومناقشتها وتفسيرها

في هذا القسم تم عرض النتائج التي توصلت إليها الباحثة للإجابة عن أسئلة البحث من خلال تحليل محتوى الأدلة الارشادية لنظام مسارات التعليم الثانوي.

1- الإجابة عن السؤال الأول:

والذي ينص على " ما مهارات الاقتصاد المعرفي اللازمة لطلبة المرحلة الثانوية؟ تمت الإجابة عن هذا السؤال من خلال استقراء البحوث والدراسات السابقة والأدبيات التي تناولت تحليل وتقويم المناهج الدراسية في ضوء مهارات الاقتصاد المعرفي، وكذلك تقويم أداء المعلم في ضوء تلك المهارات، كدراسة (عسيري، 2018؛ العنزي، 2019؛ القيسي، 2011؛ اللزام، 2017؛ المحمدي، 2020)، وتم بناء قائمة مهارات الاقتصاد المعرفي بحيث اشتملت على خمس مهارات رئيسة، ويندرج تحتها (24) مهارة فرعية على النحو التالي:

- **مهارات أساسية**، ويندرج تحتها المهارات الفرعية التالية:
  - تنمية مهارات القراءة
  - تنمية مهارات الكتابة
  - تنمية مهارات الحساب
  - تنمية مهارات البحث العلمي
- **مهارات تقنية**، ويندرج تحتها المهارات الفرعية التالية:
  - توظيف التقنية في إعداد البحوث والتقارير
  - استثمار التقنية في توظيف المعرفة ونشرها
  - الاستخدام الإيجابي للتقنية
  - توظيف الشبكة العنكبوتية في الحصول على المعلومات ونشرها
- **مهارات التفكير**، ويندرج تحتها المهارات الفرعية التالية:
  - توظيف الأساليب العلمية في حل المشكلات
  - القدرة على الاستدلال
  - القدرة على التحليل
  - القدرة على الابتكار والابداع
  - القدرة على النقد وتقييم المواقف
  - القدرة على توليد العديد من الأفكار المتنوعة
- **مهارات شخصية**، ويندرج تحتها المهارات الفرعية التالية:
  - تعزيز الثقة بالنفس
  - القدرة على اتخاذ القرار السليم
  - المبادرة والتطوع
  - القيادة والتأثير على الآخرين
  - اتقان العمل وتحمل المسؤولية

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.444

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

- **مهارات اجتماعية**، ويندرج تحتها المهارات الفرعية التالية:
  - العمل التعاوني والتشاركية في أداء الأعمال
  - نقل الأفكار وتبادل الخبرات بشكل إيجابي مع الآخرين
  - توظيف وسائل التواصل التقنية في التواصل مع الآخرين
  - التواصل الشفوي والكتابي مع الآخرين
  - تنمية مهارات الحوار والمناقشة

2- الإجابة عن السؤال الثاني:

والذي ينص على " ما المعايير المقترحة القائمة على مهارات الاقتصاد المعرفي اللازمة لتقويم نظام المسارات للتعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية؟ وللإجابة عن هذا السؤال قامت الباحثة ببناء قائمة بالمعايير الخاصة بكل مكون من مكونات برنامج نظام المسارات للتعليم الثانوي على النحو التالي:

جدول (2)
معايير رؤية ورسالة البرنامج

م	المعايير المقترحة لرؤية ورسالة البرنامج
1	تتوافق رؤية البرنامج ورسالته مع مهارات الاقتصاد المعرفي
2	تنسجم الرؤية والرسالة مع التطورات العالمية المعرفية والتكنولوجية
3	تنطلق الرؤية والرسالة من احتياجات المجتمع في عصر اقتصاد المعرفة
4	تلبي الرؤية والرسالة احتياجات سوق العمل
5	رؤية البرنامج ورسالته واضحة ومحددة ومعلنة
6	تضمنت الرسالة القيم المستهدفة في البرنامج
	المجموع (6)

جدول (3)
معايير فلسفة البرنامج

م	المعايير المقترحة لفلسفة البرنامج
1	تستند فلسفة البرنامج إلى التوجهات العالمية المعاصرة ومتطلبات عصر الاقتصاد المعرفي
2	تستند فلسفة البرنامج إلى نظريات التعليم والتعلم الحديثة التي تركز على الدور النشط للطلبة
3	تقدم فلسفة البرنامج رؤية واضحة ومتكاملة عن البرنامج تسهم في فهم توجه البرنامج
4	تنطلق فلسفة البرنامج من فلسفة المجتمع السعودي وحاجاته في عصر اقتصاد المعرفة
5	تتضمن فلسفة البرنامج المهارات اللازمة للطالب للمشاركة في صناعة المعرفة
6	تدعم فلسفة البرنامج مفهوم التعلم المستمر مدى الحياة
7	تنطلق فلسفة البرنامج من رؤية المملكة 2030
	المجموع (7)

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.444

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

جدول (4)
معايير أهداف البرنامج

م	المعايير المقترحة لأهداف البرنامج
1	تلبي أهداف البرنامج احتياجات سوق العمل ومتطلباته
2	تترجم أهداف البرنامج رؤية ورسالة وفلسفة البرنامج
3	اشتقت الأهداف من فلسفة المجتمع السعودي ومبادئه وقيمه وحاجاته
4	تلبي الأهداف حاجات الطلبة، وخصائصهم النمائية والتعليمية، وخلفياتهم الثقافية
5	تتناول الأهداف القضايا المستجدة المعاصرة
6	تتصف الأهداف بالإجرائية (التخصيص، قابلية القياس والتطبيق، الواقعية، ربطها بزمن محدد)
7	تؤكد الأهداف على التنمية الشاملة المتكاملة لشخصيات الطلبة من النواحي المعرفية، والمهارية، والوجدانية
8	تتضمن الأهداف اكساب الطلبة مهارات البحث العلمي
9	تركز الأهداف على إعداد الطلبة للتعامل مع التقنية
10	توازن الأهداف بين الجوانب النظرية والتطبيقية
11	تركز الأهداف على تنمية القدرة على التعلم الذاتي والتعلم المستمر مدى الحياة
12	تتضمن الأهداف تحسين القدرة على الاتصال والتوصل مع الآخرين
	المجموع (12)

جدول (5)
معايير الخطط الدراسية

م	المعايير المقترحة للخطط الدراسية
1	تلبي الخطط الدراسية احتياجات سوق العمل
2	تتسم الخطط الدراسية بالمرونة نتيجة وجود مقررات دراسية اختيارية
3	تتضمن الخطط الدراسية مواد دراسية جديدة تحفز التفكير ومهارات البحث
4	تعزز المسارات التخصصية المهارات التي يتطلبها سوق العمل
5	ترتبط مقررات كل مسار بفلسفته الخاصة
6	تتسم مقررات الخطة بالتكامل المعرفي فيما بينها
7	توازن الخطط الدراسية بين المقررات النظرية والتطبيقية
8	تحوي الخطط الدراسية مقررات مهارية تنمي التطبيق العملي للمعرفة
9	تحوي الخطط الدراسية مقررات إلكترونية تدعم التعلم الذاتي والاستقلالية في التعلم
10	تتضمن الخطط الدراسية مقررات تتم دراستها عبر نظام التعليم عن بعد
11	ترتبط المقررات الدراسية بالبيئة والواقع
12	تتناسب المقررات الدراسية مع حاجات الطلبة
13	تحوي الخطط الدراسية مصفوفة مهارات وظيفية يتطلبها عصر الاقتصاد المعرفي
14	توفر الخطط الدراسية مقررات تسهم في اكساب الطلبة المعارف والمهارات التي يتطلبها سوق العمل
	المجموع (14)

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.444

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

جدول (6)
معايير استراتيجيات التدريس

م	المعايير المقترحة لاستراتيجيات التدريس
1	يدعم نظام المسارات استراتيجيات تدريس حديثة ومتنوعة لدعم عملية التعلم
2	تسهم استراتيجيات التدريس في تنمية مهارات الحديث لاعتمادها على الحوار والمناقشة
3	تربط استراتيجيات التدريس بين الجوانب النظرية والتطبيقية
4	تحفز استراتيجيات التدريس البحث والاستقصاء
5	تشجع استراتيجيات التدريس على العمل الجماعي وتنمي مهارات التواصل
6	توظف استراتيجيات التدريس التقنية الحديثة
7	تشجع استراتيجيات التدريس الطلبة على التعلم الذاتي والاستقلالية
8	تعزز استراتيجيات التدريس الثقة بالنفس والقدرة على اتخاذ القرار
9	تنمي استراتيجيات التدريس مهارات التفكير الناقد وحل المشكلات
	المجموع (9)

جدول (7)
معايير الأنشطة المنهجية واللامنهجية

م	المعايير المقترحة للأنشطة المنهجية واللامنهجية
1	تعزز الأنشطة اللامنهجية اتجاهات وميول الطلبة من خلال تنوعها وشمولها على مجالات ثقافية، ورياضية، وفنية، واجتماعية
2	تسهم الأنشطة المنهجية واللامنهجية في تنمية شخصية الطلبة واكسابهم الثقة بالنفس
3	تشجع الأنشطة المنهجية واللامنهجية العمل الجماعي والتعاون والعمل بروح الفريق
4	تنمي الأنشطة المنهجية واللامنهجية قدرات الطلاب على التواصل الفعال مع الآخرين
5	تتضمن الأنشطة اللامنهجية مشاركة الطلاب في أعمال تطوعية في المجتمع
6	تساعد الأنشطة المنهجية واللامنهجية على تنمية مهارات البحث والتفكير العلمي لدى الطلبة
7	إشراك الأسرة ومؤسسات المجتمع المحلي في بناء الأنشطة اللامنهجية
8	ترتبط الأنشطة بالمنهجية واللامنهجية واقع حياة الطلبة وحاجاتهم
9	توظف الأنشطة المنهجية واللامنهجية مصادر التقنية الحديثة
	المجموع (9)

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.444

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

جدول (8)
معايير تقنيات التعليم

م	المعايير المقترحة لتقنيات التعليم
1	تؤدي التقنيات التعليمية إلى تنمية قدرات الطلبة على التأمل والملاحظة والتفكير العلمي
2	تجذب التقنيات التعليمية انتباه الطلبة وتحفزهم على المشاركة
3	تسهم التقنيات التعليمية في مساعدة الطلبة على البحث عن المعرفة ومشاركتها مع الآخرين
4	تتسم التقنيات التعليمية بالحداثة والجودة وسهولة الاستخدام
5	تزيد التقنيات التعليمية من تركيز الطلبة وترسخ ما اكتسبوه من مفاهيم ومهارات
المجموع (5)	

جدول (9)
معايير أساليب التقويم

م	المعايير المقترحة لأساليب التقويم
1	يتصف التقويم في نظام المسارات بالاستمرارية وبالتنوع (اختبارات، مشروعات، تقارير، أنشطة، مهام الخ)
2	يشجع التقويم الطالب على تحمل مسؤولية تقدمة كونه تقويماً تراكمياً
3	توظيف التقنيات الحديثة في التقويم (اختبارات وواجبات إلكترونية)
4	يتطلب التقويم ملفات إنجاز إلكترونية لحفظ إنجازات الطلبة
5	يتضمن التقويم المشاريع والمهمات التي تتطلب من الطلبة البحث، والاستقصاء، والتصميم، والابتكار
6	يتضمن نظام التقويم أدوات متنوعة كقوائم الرصد، وسلالم التقدير، وبطاقات الملاحظة
المجموع (6)	

3- الإجابة عن السؤال الثالث:

والذي ينص على " ما درجة توفر المعايير المقترحة في ضوء مهارات الاقتصاد المعرفي في أدلة نظام المسارات للتعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية؟ وللإجابة عن هذا السؤال قامت الباحثة بتحليل الأدلة الارشادية لنظام مسارات التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية وفقاً للخطوات والإجراءات التي تمت الإشارة إليها في الفصل الثالث، وحساب النسب المئوية لكل محور من محاور استمارة تحليل المحتوى، وفيما يلي عرض نتائج التحليل:

1- النتائج الخاصة بمحاور الاستمارة ككل

أوضحت نتائج التحليل أن النسبة الإجمالية لتحقق المعايير المقترحة القائمة على مهارات الاقتصاد المعرفي في الأدلة الارشادية لبرنامج نظام مسارات التعليم الثانوي بلغت (73.28%)، أما النسب المئوية محاور الاستمارة فتراوحت بين (20% إلى 100%)، والجدول التالي يوضح ذلك:

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.444

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

جدول (10) النسب المئوية لمحاور استمارة تحليل المحتوى

المحور	إجمالي عدد المعايير	عدد المعايير المتحققة	النسب المئوية	الترتيب
رؤية البرنامج ورسالته	6	6	%100	1
فلسفة البرنامج	7	7	%100	1
أهداف البرنامج	12	7	%58.33	3
الخطط الدراسية	14	14	%100	1
استراتيجيات التدريس	9	5	%55.55	4
الأنشطة المنهجية واللامنهجية	9	5	%55.55	4
تقنيات التعليم	5	1	%20	5
أساليب التقويم	7	6	%85.71	2
الاجمالي	69	51	%73.28	

يتضح من الجدول (10) السابق أن توافر المعايير المقترحة في ضوء مهارات الاقتصاد المعرفي في نظام مسارات التعليم الثانوي بدرجة متوسطة بلغت (73.27%). حيث أن رؤية البرنامج ورسالته، وفلسفته، والخطط الدراسية حققت المعايير المقترحة في ضوء مهارات الاقتصاد المعرفي بدرجة مرتفعة إذ بلغت النسبة المئوية (100%)، وجاءت أساليب التقويم في المرتبة الثانية بدرجة مرتفعة حيث بلغت نسبة توافر المعايير المقترحة فيها (85.71%)، تلتها أهداف البرنامج في المرتبة الثالثة بدرجة متوسطة حيث بلغت نسبة تحققها (58.33%)، وفي المرتبة الرابعة جاءت استراتيجيات التدريس والأنشطة المنهجية واللامنهجية بنسبة (55.55%) وبدرجة تحقق متوسطة أيضاً، أما تقنيات التعليم فجاءت المرتبة الأخيرة بدرجة تحقق ضعيفة وبنسبة بلغت (20%).

2- النتائج الخاصة بالمحور الأول (رؤية ورسالة البرنامج)

أسفرت نتائج التحليل عن توافر جميع المعايير المقترحة في محور رؤية البرنامج ورسالته. حيث بلغت نسبة تحقق المعايير المقترحة في رؤية ورسالة البرنامج (100%). ويعزى ذلك إلى أن نظام مسارات التعليم الثانوي نموذج حديث جاء لمواكبة التوجهات العالمية، والتي من أهمها التحول من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد المعرفة، فجاءت رؤيته "تعليم ثانوي متنوع، ومتطور، معد للحياة، ومنافس عالمياً"، وتمثلت رسالته في " تقديم تعليم ثانوي قيمي، يحقق الجودة الشاملة، والمنافسة العالمي، والتهيئة لسوق العمل وفق مهارات المستقبل من خلال إدارة مؤثرة، ومعلم كفء، ومنهج مطور، وبيئة جاذبة، ومشاركة مجتمعية فاعلة" (الدليل التعريفي، 2021، 5)، وذلك لإعداد خريج قادر على ممارسة دوره في عصر المعرفة، ويستطيع أن يتكيف مع متغيرات القرن الواحد والعشرين بما يحقق مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

وتختلف الدراسة الحالية مع دراسة المالكي (2014) التي أشارت إلى عدم تحقق معايير الاعتماد الأكاديمي في رؤية ورسالة برنامج بكالوريوس الخدمة الاجتماعية بجامعة أم القرى وذلك لعدم وجود رؤية ورسالة للبرنامج، وأكدت على ضرورة وضع رؤية ورسالة واضحة ومحددة للبرنامج. بينما تتفق مع دراسة الملا (2019) التي أشارت نتائجها إلى وضوح رؤية برنامج النظام الفصلي للتعليم الثانوي وتحديدها في شعار "التعلم للحياة، والاتقان، والعمل".

2- النتائج الخاصة بالمحور الثاني (فلسفة البرنامج)

أسفرت نتائج التحليل أن جميع المعايير متحققة في محور فلسفة البرنامج، حيث بلغت نسبة تحقق المعايير المقترحة في فلسفة البرنامج (100%)، ويعزى ذلك إلى أن نظام مسارات التعليم الثانوي بالمملكة جاء " بمثابة محاولة جادة لتقييم أبرز الممارسات في تاريخ التعليم الثانوي في المملكة العربية السعودية، وتقييم الممارسات العالمية في المرحلة الثانوية بشكل عام من أجل الخروج بأنموذج مطور يجمع بين مطالب العصر، والعلمية والقابلية للتطبيق" (الدليل التعريفي، 2021، 9)، وهذا يعني أن نظام المسارات استند في فلسفته إلى التوجهات التربوية المعاصرة، وإلى نظريات التعلم التي تركز على نشاط الطالب في إنتاج المعرفة ومشاركتها بفاعلية مع الآخرين، فجاءت فلسفته متسقة مع متطلبات عصر الاقتصاد المعرفي.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.444

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

وتتفق هذه الدراسة مع دراسة الجبر والحربي (2020) التي أشارت نتائجها إلى وجود فلسفة واضحة لبرنامج النظام الفصلي للتعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية.

3- النتائج الخاصة بالمحور الثالث (أهداف البرنامج)

أظهرت نتائج التحليل أن أهداف البرنامج حققت المعايير المقترحة بدرجة متوسطة حيث بلغت نسبة تحقيقها (58.33)، حيث أشارت النتائج إلى أن تحقق عدد من المعايير في محور أهداف البرنامج وهي: المعيار الأول الذي نصه " تلبي أهداف البرنامج احتياجات سوق العمل ومتطلباته"، والمعيار الثاني الذي نصه " تترجم أهداف البرنامج رؤية ورسالة وفلسفة البرنامج"، والمعيار الثالث الذي نصه " اشتقت الأهداف من فلسفة المجتمع السعودي ومبادئه وقيمه وحاجاته"، والمعيار الرابع الذي نصه " تلبي الأهداف حاجات الطلبة، وخصائصهم النمائية والتعليمية، وخلفياتهم الثقافية"، والمعيار الخامس الذي نصه " تتناول الأهداف القضايا المستجدة المعاصرة"، والمعيار السابع الذي نصه " تؤكد الأهداف على التنمية الشاملة المتكاملة لشخصيات الطلبة من النواحي المعرفية، والمهارية، والوجدانية"، والمعيار الحادي عشر والذي نصه "تركز الأهداف على تنمية القدرة على التعلم الذاتي والتعلم المستمر مدى الحياة".

بينما لم تتحقق المعايير التالية: المعيار السادس الذي نصه " تتصف الأهداف بالإجرائية (التخصيص، قابلية القياس والتطبيق، الواقعية، ربطها بزمن محدد)، والمعيار الثامن الذي نصه "تتضمن الأهداف اكساب الطلبة مهارات البحث العلمي"، والمعيار التاسع الذي نصه " تركز الأهداف على إعداد الطلبة للتعامل مع التقنية"، والمعيار العاشر الذي نصه " توازن الأهداف بين الجوانب النظرية والتطبيقية"، والمعيار الثاني عشر الذي نصه " تتضمن الأهداف تحسين القدرة على الاتصال والتوصل مع الآخرين.

ويمكن تفسير ذلك بأن الأهداف الواردة في الأدلة الارشادية صيغت بصياغة عامة، وليست أهداف إجرائية قابلة للملاحظة والقياس، حيث وردت في الدليل التعريفي سبعة أهداف استراتيجية عامة للبرنامج، لذا استعانت الباحثة بتوصيف المسار العام والمسارات المتخصصة للنظر فيما يهدف إليه كل مسار لتقويم أهداف البرنامج. ومن المفترض أن تكون أهداف البرنامج محددة بدقة، وأن تكون ترجمة دقيقة لفلسفة البرنامج، وأن يتضح فيها المهارات المستهدفة من البرنامج وهي مهارات القرن الواحد والعشرين الواردة في الدليل التعريفي بالبرنامج وهي: "مهارات التعلم والابداع، مهارات المعلومات والإعلام والتقنية، المهارات الحياتية والمهنية"، وأن تركز على اكساب الطلبة مهارات البحث العلمي، وأن توازن بين الجوانب النظرية والتطبيقية، وأن تتضمن تنمية قدرة الطلبة على الاتصال والتواصل مع الآخرين. وفي هذا السياق أشارت بعض الأدبيات كدراسة الدسوقي (2007، 80) إلى ضرورة توافر مجموعة من المؤشرات في أهداف البرامج التعليمية مثل: أن تكون محددة ومترابطة، وأن توضح النتائج المطلوب تحقيقها، وأن تحدد سلوك الطالب الذي ينبغي القيام به أثناء عملية التعلم.

وتتفق هذه الدراسة مع دراسة الباز (2010) التي أشارت إلى تحقق معايير جودة الأهداف بدرجة متوسطة بلغت (62%)، وأشارت إلى ضرورة الاهتمام بصياغة أهداف عامة وسلوكية لبرنامج إعداد معلم العلوم صياغة سليمة وواضحة؛ إذ يتوقف تحصيل الطالب المعلم واكتساب مهارات التدريس على مدى قدرته على تحقيق هذه الأهداف، كما تتفق هذه الدراسة مع دراسة العبدالكريم (2013) التي أشارت نتائجها إلى اتصاف أهداف برنامج نظام المقررات للتعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية بالعمومية، وأشارت إلى حاجة الأهداف إلى مزيد من مواصفات الأهداف الإجرائية مثل التخصيص، وقابلية القياس، وقابلية التطبيق، والواقعية، وإمكانية ربطها بزمن محدد.

بينما تختلف هذه الدراسة مع دراسة الشهراني (2020) التي أشارت نتائجها إلى أن أهداف البرنامج (برنامج ماجستير المناهج وطرق التدريس العامة بجامعة الملك خالد) محددة بدقة وقابلة للتنفيذ، وتؤكد على تنمية المهارات البحثية للطلاب.

4- النتائج الخاصة بالمحور الرابع (الخطط الدراسية)

كشفت نتائج التحليل أن جميع المعايير قد تحققت في محور الخطط الدراسية، حيث بلغت نسبة تحقق المعايير المقترحة في الخطط الدراسية لبرنامج مسارات التعليم الثانوي (100%). ويعزى ذلك إلى أن العمل في نظام مسارات التعليم الثانوي يرتكز على حوكمة تفصيلية تنطلق من حوكمة البرنامج التنفيذي لتطوير المسارات

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.444

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

والخطط الدراسية والأكاديميات مروراً بحوكمة فتح وإقفال واستحداث المسارات وفق معايير دقيقة تحدد من الجهات ذات العلاقة وانتهاءً بحوكمة المنتجات التفصيلية في النظام (الدليل التعريفي، 2021، 15).

ويمكن تفسير ذلك بأنه روعي عند وضع الخطط الدراسية لنظام مسارات التعليم الثانوي استيعاب الاحتياجات العلمية، والتربوية، والاجتماعية والاقتصادية، وربط خريج المسارات بأحد التوجهات المستقبلية (إكمال تعليمه في التخصصات الممتدة لمساره التخصصي، أو الانخراط في سوق العمل)، حيث تم إضافة تخصصات ومسارات جديدة تتسق مع متطلبات القرن الواحد والعشرين ورؤية المملكة 2030، كما أن المقررات الخاصة بكل مسار هي مقررات وظيفية تعزز العلاقة بين المدرسة والمجتمع، وتتسق مع الاتجاهات العالمية في مجال العلوم، والعلوم الحيوية، والحاسب والهندسة، والعلوم الإنسانية؛ فالمسار العام يركز على مجالات العلوم الإنسانية، والطبيعية، والتقنية، والتكامل بينها، لذا اشتمل على مقررات دراسية في هذه المجالات مع استحداث مواد دراسية مثل: التقنية الرقمية، والثقافة الصحية، بالإضافة إلى المجال الاختياري الذي وضع ليلبي ميول الطلبة واحتياجات سوق العمل، حيث يلتحق الطالب في هذا المجال بمساق تعليمي محدد وفق مصفوفة مهارات وظيفية ويحصل الطالب على شهادة إتقان لتلك المهارات بعد إتمامها. وكذلك المسارات التخصصية الأربعة (مسار الصحة والحياة، مسار علوم الحاسب والهندسة، مسار إدارة الأعمال، المسار الشرعي) وضعت لتلبي ميول واتجاهات وقدرات الطلبة من جهة؛ واحتياجات سوق العمل لخريج منتج مساهم في نهضة وطنه من جهة أخرى. ويندرج تحت كل مسار عدد من المواد الدراسية الجديدة، منها في مسار الصحة والحياة: العلوم الطبية الحيوية، الإحصاء، الابتكار في علوم الصحة والحياة، وفي مسار علوم الحاسب والهندسة هناك: علم البيانات، التحكم الرقمي، الذكاء الاصطناعي، الأمن السيبراني، الهندسة، وفي مسار إدارة الأعمال نجد: الإدارة، والقانون، والإحصاء، واشتمل المسار الشرعي على: أصول الفقه، المواطنة الرقمية، القانون.

وبتفحص المقررات الدراسية تحت كل مسار نجد أنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بحاجات المجتمع السعودي في القرن الواحد والعشرين، وبحاجات سوق العمل، واحتياجات التنمية المستدامة للبلاد، مما يعني جودة الخطط الدراسية التي وضعت لبرنامج نظام مسارات التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية. وتختلف هذه الدراسة مع دراسة الشهراني (2020) التي أشارت إلى تحقق معيار (مناسبة خطة برنامج ماجستير المناهج وطرق التدريس بجامعة الملك خالد للاتجاهات العالمية الحديثة) بدرجة متوسطة.

وتتفق الدراسة الحالية مع دراسة الملا (2019) التي أشارت نتائجها إلى شمول خطة النظام الفصلي للتعليم الثانوي، وتفصيلاتها الدقيقة، واتصافها بالمرونة لوجود مقررات دراسية اختيارية للطلبة، ووجود تكامل بين المقررات الدراسية نتيجة لوجود مشاريع مشتركة بين أكثر من مقرر، وشمولها على مقررات دراسية تنمي مهارات البحث والتقصي، بالإضافة إلى تنوع المسارات. كما تتفق هذه الدراسة مع دراسة عون (2019) التي أشارت نتائجها إلى مواكبة الخطط الدراسية لبرامج الدراسات العليا بقسم الإدارة التربوية في كلية التربية بجامعة الملك سعود لمتطلبات التنمية، اسهام المقررات في تطوير قدرات الطلبة على البحث والاكتشاف والاستقصاء.

5- النتائج الخاصة بالمحور الخامس (استراتيجيات التدريس)

أسفرت نتائج التحليل أن استراتيجيات التدريس حققت المعايير المقترحة بنسبة (55.55%) وهي نسبة متوسطة، حيث أشارت النتائج إلى تحقق خمس معايير من أصل تسع وهي: المعيار الأول الذي نصه " يدعم نظام المسارات استراتيجيات تدريس حديثة ومتنوعة لدعم عملية التعلم"، والمعيار الثالث الذي نصه " تربط استراتيجيات التدريس بين الجوانب النظرية والتطبيقية"، والمعيار الرابع الذي نصه " تحفز استراتيجيات التدريس البحث والاستقصاء"، والمعيار الخامس الذي نصه " تشجع استراتيجيات التدريس على العمل الجماعي وتنمي مهارات التواصل"، والمعيار التاسع الذي نصه " تنمي استراتيجيات التدريس مهارات التفكير الناقد وحل المشكلات "، بينما لم تتحقق المعايير الأربعة التالية: المعيار الثاني الذي نصه " تسهم استراتيجيات التدريس في تنمية مهارات الحديث لاعتمادها على الحوار والمناقشة"، والمعيار السادس الذي نصه " توظف استراتيجيات التدريس التقنية الحديثة"، والمعيار السابع الذي نصه " تشجع استراتيجيات التدريس الطلبة على التعلم الذاتي والاستقلالية"، والمعيار الثامن الذي نصه " تعزز استراتيجيات التدريس الثقة بالنفس والقدرة على اتخاذ القرار".

ويمكن تفسير ذلك بأن الأدلة الارشادية لم تتضمن وصف تفصيلي لاستراتيجيات التدريس اللازمة لتنفيذ برنامج نظام المسارات، وإنما جاء الحديث عنها بشكل عام وموجز جداً في الدليل التعريفي وكذلك في دليل منسق

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.444

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

المسارات. والمفترض وصف إجراءات واستراتيجيات التدريس لأنها المسؤولة عن تحويل البرنامج إلى واقع عملي، ومن خلالها يتم اكساب الطلبة المعارف والمهارات والاتجاهات، والقيم المرغوبة، ومهارات البحث، والتفكير التي يستهدفها البرنامج، ولأن المعلم هو المسؤول عن تنفيذ البرنامج فلابد من دليل خاص باستراتيجيات التدريس التي تمكنه من تنفيذه على الوجه المرغوب وبما يحقق الأهداف المنشودة.

وتتفق هذه الدراسة مع دراسة الباز (2010) التي أشارت نتائجها إلى تحقق معايير الجودة في طرق التدريس ببرامج إعداد معلم العلوم بدرجة متوسطة بلغت (62%) لبرنامج إعداد معلم الفيزياء، و(63%) لبرنامج إعداد معلم الكيمياء، وأشارت إلى ضرورة إعادة النظر في طرق التدريس لتحقيق معايير جودتها. كما تتفق هذه الدراسة مع دراسة الملا (2019) التي أشارت نتائجها إلى عدم وضوح آلية تنفيذ النظام الفصلي بالنسبة للمعلمات، وحاجتهن إلى دليل لتطبيق النظام الفصلي.

بينما تختلف هذه الدراسة مع دراسة الجبر والحربي (2020) التي أشارت إلى وجود إجراءات تفصيلية لآليات تنفيذ وتطبيق استراتيجيات التدريس في لائحة الدراسة والتقويم في لائحة النظام الفصلي للتعليم الثانوي، والتي ساهمت بشكل كبير في تطبيقها بالشكل الأمثل، وبالتالي انعكاسها على تحقيق النظام الفصلي لأهدافه.

6- النتائج الخاصة بالمحور السادس (الأنشطة المنهجية واللامنهجية)

أسفرت نتائج التحليل أن استراتيجيات التدريس حققت المعايير المقترحة بنسبة (55.55%) وهي نسبة متوسطة، حيث أظهرت النتائج تحقق خمسة معايير في محور الأنشطة المنهجية واللامنهجية وهي: المعيار الأول الذي نصه " تعزز الأنشطة اللامنهجية اتجاهات وميول الطلبة من خلال تنوعها وشمولها على مجالات ثقافية، ورياضية، وفنية، واجتماعية"، والمعيار الثاني الذي نصه " تسهم الأنشطة المنهجية واللامنهجية في تنمية شخصية الطلبة واكسابهم الثقة بالنفس"، والمعيار الخامس الذي نصه " تتضمن الأنشطة المنهجية واللامنهجية مشاركة الطلاب في أعمال تطوعية في المجتمع"، والمعيار السابع الذي نصه " إشراك الأسرة ومؤسسات المجتمع المحلي في بناء الأنشطة اللامنهجية"، والمعيار الثامن الذي نصه " ترتبط الأنشطة المنهجية واللامنهجية بواقع حياة الطلبة وحاجاتهم"، بينما لم تتحقق المعايير التالية: المعيار الثالث الذي نصه " تشجع الأنشطة المنهجية واللامنهجية العمل الجماعي والتعاون والعمل بروح الفريق"، والمعيار الرابع الذي نصه " تنمي الأنشطة المنهجية واللامنهجية قدرات الطلاب على التواصل الفعال مع الآخرين"، والمعيار السادس الذي نصه " تساعد الأنشطة المنهجية واللامنهجية على تنمية مهارات البحث والتفكير العلمي لدى الطلبة"، والمعيار التاسع الذي نصه " توظف الأنشطة المنهجية واللامنهجية مصادر التقنية الحديثة".

ويمكن تفسير ذلك بأن الأدلة الارشادية -كما هو الحال في استراتيجيات التدريس- لم تتضمن وصف تفصيلي للأنشطة المنهجية واللامنهجية اللازمة لتنمية مهارات الاقتصاد المعرفي، وإنما جاء الحديث عنها بشكل موجز جداً في دليل مدير المدرسة مشتملاً أهدافها، ووقت تنفيذها، والمسؤول عن تنفيذها، ونوع البرامج. والمفترض وصف تفصيلي للأنشطة اللازمة لتنفيذ برنامج مسارات التعليم الثانوي؛ فمن خلال الأنشطة يمكن اكساب الطلبة العديد من المهارات الشخصية كتعزيز الثقة بالنفس، والقدرة على اتخاذ القرار السليم، وتحمل المسؤولية، والقيادة، وكذلك المهارات الاجتماعية من خلال الأنشطة الاجتماعية كتنمية التعاون، وتنمية مهارات الحوار والمناقشة، والتواصل الفعال مع الآخرين، ومهارات البحث العلمي والمهارات التقنية من خلال الأنشطة القائمة على استخدام التكنولوجيا في البحث عن المعرفة وانتاجها ومشاركتها عبر الانترنت. كل هذه المهارات لا يمكن تنميتها واكسابها للطلبة إلا من خلال أنشطة متنوعة منهجية ولامنهجية؛ لذا كان لزاماً تضمين الأدلة الارشادية وصفاً تفصيلياً لتلك الأنشطة، حتى يتم تنفيذها بما يحقق الهدف المنشود منها.

وتتفق هذه الدراسة مع دراسة العبد الكريم (2013) التي أشارت نتائجها إلى ضعف الاهتمام بالأنشطة التربوية في برنامج المقررات للتعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية.

7- النتائج الخاصة بالمحور السابع (تقنيات التعليم)

أسفرت نتائج التحليل أن محور تقنيات التعليم حقق المعايير المقترحة بنسبة ضعيفة بلغت (20%)، حيث أشارت النتائج إلى تحقق معيار واحد فقط هو المعيار الرابع الذي نصه " تتسم التقنيات التعليمية بالحداثة والجودة وسهولة الاستخدام"، بينما المعايير الأخرى لم تتحقق وهي: المعيار الأول الذي نصه " تتسم التقنيات التعليمية بالحداثة والجودة وسهولة الاستخدام"، والمعيار الثاني الذي نصه " تجذب التقنيات التعليمية انتباه الطلبة

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.444

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

وتحفزهم على المشاركة"، والمعيار الثالث الذي نصه " تسهم التقنيات التعليمية في مساعدة الطلبة على البحث عن المعرفة ومشاركتها مع الآخرين"، والمعيار الخامس الذي نصه " تزيد التقنيات التعليمية من تركيز الطلبة وترسخ ما اكتسبوه من مفاهيم ومهارات".

ويمكن تفسير ذلك بأن الأدلة الارشادية -كما هو الحال في استراتيجيات التدريس والأنشطة الصفية واللاصفية- لم تتضمن وصف تفصيلي لتقنيات التعليم، ولا شك أن تقنيات التعليم من أهم الوسائل التي يحتاجها الطالب في المرحلة الثانوية لتنمية قدراته على استخدام وتوظيف التقنية في البحث عن المعرفة وتوظيفها ونشرها، وإعداد البحوث والتقارير، لذا لابد من توضيح التقنيات اللازمة عند تنفيذ البرنامج سواء في شرح الدروس أو في أداء الأنشطة الصفية واللاصفية.

وتتفق هذه الدراسة مع دراسة الباز (2010) التي أشارت نتائجها إلى أن برامج إعداد معلم العلوم أعطت اهتمام أقل للمواقع، والمقررات الإلكترونية، ومصادر التعلم التي يمكن أن يستفيد منها الطالب، ولكن تختلف هذه الدراسة مع دراسة الباز؛ إذ أشارت دراسة الباز إلى تحقق معايير الجودة في مصادر التعلم بدرجة متوسطة بلغت (69%)، بينما أشارت هذه الدراسة إلى تحقق المعايير المقترحة في تقنيات التعليم بدرجة ضعيفة بلغت (20%).

8- النتائج الخاصة بالمحور الثامن (أساليب التقويم)

كشفت نتائج التحليل أن أساليب التقويم حققت المعايير المقترحة بنسبة (85.71%) وهي نسبة مرتفعة، حيث أشارت النتائج إلى تحقق جميع المعايير المقترحة في أساليب التقويم الخاصة ببرنامج مسارات التعليم الثانوي ما عدا معيار واحد وهو " توظيف التقنيات الحديثة في التقويم (اختبارات وواجبات إلكترونية)". وبما أن المهارات التقنية من مهارات الاقتصاد المعرفي اللازم تنميتها لدى طلبة المرحلة الثانوية فلا بد من تفعيل التقويم الالكتروني من خلال الاختبارات والواجبات الالكترونية مما يسهم في اكساب الطلبة مهارات التواصل الالكتروني الفعال مع الآخرين، وتنمية قدرات الطلبة على التحليل والتركيب والنقد واستخدام مهارات تفكير عليا.

وتختلف هذه الدراسة مع دراسة الباز (2010) التي أشارت نتائجها إلى توفر معايير الجودة في أساليب التقويم ببرامج إعداد المعلم بدرجة متوسطة بلغت (62%) في برنامج إعداد معلم الفيزياء، و(64%) في برنامج إعداد معلم الكيمياء. بينما تتفق الدراسة الحالية مع دراسة الملا (2019) التي أشارت نتائجها إلى تنوع وشمول نظام التقويم في النظام الفصلي للتعليم الثانوي ومواكبته للاتجاهات الحديثة من حيث الاستمرارية والتقويم بملفات انجاز، ومراعاة الفروق الفردية بين الطلبة.

3- الإجابة عن السؤال الثالث:

والذي ينص على: " ما التصور المقترح لتطوير نظام المسارات للتعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية في ضوء مهارات الاقتصاد المعرفي؟" وللإجابة عن هذا السؤال قامت الباحثة في ضوء ما تم عرضه من نتائج بالمقارنة بين قائمة المعايير المقترحة في ضوء مهارات الاقتصاد المعرفي وبين نتائج تحليل محتوى الأدلة الإرشادية لنظام المسارات للتعليم الثانوي، والتي أظهرت توافر المعايير بدرجة مرتفعة في: رؤية ورسالة البرنامج، وفلسفته، وخططه الدراسية، وأساليب التقويم، بينما توافرت المعايير المقترحة بدرجة متوسطة في: استراتيجيات التدريس، والأنشطة المنهجية واللامنهجية، وأهداف البرنامج، بينما كانت منخفضة في: تقنيات التعليم، مما يدل على وجود بعض القصور في مواكبة نظام المسارات للتوجهات العالمية الحديثة والتي يعد أحدها التحول إلى الاقتصاد المعرفي، ولابد من معالجة ذلك القصور. وهذا ما سوف يتم من خلال بناء تصور مقترح لتطوير نظام المسارات على النحو التالي:

أولا: الهدف من التصور المقترح:

الهدف العام من التصور المقترح هو ضرورة مواكبة نظام مسارات التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية للتوجه المعاصر المتمثل في التحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، وذلك من خلال تضمين معايير مقترحة في ضوء المهارات التي يتطلبها ذلك الاقتصاد المعرفي في محتوى مكونات النظام الواردة في الأدلة الإرشادية الصادرة من الجهات المعنية بوزارة التعليم بالمملكة.

ثانياً: مبادئ التصور المقترح:

تم بناء التصور المقترح وفق مجموعة من المبادئ تتحدد في الآتي:

- الإفادة من قائمة مهارات الاقتصاد المعرفي التي تم إعدادها من قبل الباحثة.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.444

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

- الإفادة من قائمة المعايير المقترحة التي تم بنائها من قبل الباحثة وتم العمل بها في هذا البحث.
- مراعاة المعايير التي لم تتوافر في مكونات البرنامج ومحاولة تضمينها في التصور المقترح.

ثالثاً: خطوات إعداد التصور المقترح

سارت الباحثة في بناء التصور المقترح وفق الخطوات التالية:

- مراجعة الأدب التربوي، والبحوث، والدراسات السابقة التي تناولت مهارات الاقتصاد المعرفي.
- الإفادة من قائمة المعايير المقترحة في ضوء مهارات الاقتصاد المعرفي.
- الإفادة من نتائج البحث عند بناء التصور المقترح بحيث يعالج نواحي القصور.
- الاطلاع على البحوث والدراسات السابقة للاستفادة من منهجية بناء التصور المقترح.

رابعاً: التصور المقترح:

يعتبر التصور المقترح دليلاً إرشادياً يمكن الاستفادة منه في تطوير نظام مسارات التعليم الثانوي، وهو كالآتي:

- **أهداف نظام مسارات التعليم الثانوي:**

حتى تتسق أهداف نظام مسارات التعليم الثانوي مع المعايير المقترحة القائمة على مهارات الاقتصاد المعرفي لابد أن تتضمن الأهداف الآتية:

- إعداد الطلبة للعيش في مجتمع المعرفة، والإسهام بفاعلية في بناء اقتصاد معرفي منافس إقليمياً وعالمياً.
- تهيئة الطلبة لمواصلة تعليمهم الجامعي، ولسوق العمل وفق مهارات الاقتصاد المعرفي وهي المهارات التي تتطلبها وظائف المستقبل.
- تزويد الطلبة بالمعارف، والمهارات، والاتجاهات الإيجابية التي تمكنه من إنتاج المعرفة، وتوظيفها، ومشاركتها، ونشرها، واستثمارها.
- اكساب الطلبة المهارات التي يتطلبها الاقتصاد المعرفي من خلال المقررات الدراسية، والأنشطة المنهجية واللامنهجية.
- تنمية مهارات البحث العلمي وأساسياته.
- تدريب الطلبة على استخدام الوسائل التكنولوجية في إنتاج المعرفة، وتوظيفها، ومشاركتها، ونشرها، واستثمارها.
- التركيز على الربط بين الجانب النظري والتطبيقي في عمليتي التعليم والتعلم.
- تدريب الطلبة على إعداد المشاريع الإبداعية القائمة على توظيف المعرفة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومهارات البحث العلمي.
- تطوير المهارات الشخصية، والاجتماعية، والتقنية، والعقلية اللازمة لتحقيق النجاح الاقتصادي والتحول للتعلم القائم على الاقتصاد المعرفي.

- **استراتيجيات التدريس:**

لابد أن تتضمن الأدلة الإرشادية وصفاً لاستراتيجيات التدريس الآتية:

- استراتيجيات التدريس المتمركزة حول نشاط الطالب وإيجابية في التعلم مثل استراتيجيات التعلم النشط (استراتيجية التعلم التعاوني، التدريس التبادلي، ...).
- الاستراتيجيات القائمة على النظرية البنائية الاجتماعية كاستراتيجية التعلم المتمركز حول المشكلة، استراتيجية دوائر التعلم الرباعي، والخماسي، والسباعي.
- الاستراتيجيات التي تنمي مهارات ما وراء المعرفة لدى الطالب كالعصف الذهني، وخرائط المفاهيم، والمنظمات المتقدمة، والتساؤل الذاتي، والتدريس التأملي، واستراتيجية KWL (ماذا تعرف، ماذا تريد معرفته، ماذا تعلمت)، استراتيجية PQ4R (ألق نظرة تمهيدية، تساءل، اقرأ، تأمل، سمّع، راجع).
- استراتيجيات التعليم التعاوني لإشراك الطلبة ذوي المستويات التحصيلية المتدنية في الدرس.
- استراتيجية المناقشة لتشجيع الطلاب على النقاش والحوار الهادف.

- **الأنشطة المنهجية واللامنهجية:**

لابد أن تتضمن الأدلة الإرشادية وصفاً للأنشطة المنهجية واللامنهجية كالآتي:

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.444

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

- ضرورة تنظيم الأنشطة المنهجية حول مواقف حياتية من واقع حياة الطلبة، إشراك جميع الطلبة في الأنشطة.
- التركيز على الأنشطة المنهجية التي تتطلب من الطلبة البحث والتقصي من خلال استخدام تقنيات التعليم المتاحة.
- تخطيط الأنشطة المنهجية التي تحقق أهداف الدرس، وترتبط بالمحتوى، وتناسب مستوى الطلبة.
- مراعاة الفروق الفردية بين الطلبة عند تصميم الأنشطة المنهجية.
- وصف تفصيلي للأنشطة اللامنهجية كالأنشطة الثقافية، والاجتماعية، والفنية، والرياضية، والكشفية.
- اختيار الأنشطة اللامنهجية التي تسهم في إكساب الطلبة المعارف، والمهارات، والاتجاهات الإيجابية نحو المجتمع وكيفية الإسهام في بناء الاقتصاد الوطني المعرفي.

- **تقنيات التعليم:**

لابد أن تتضمن الأدلة الإرشادية وصفاً لتقنيات التعليم كالآتي:

- توظيف التقنيات الحديثة (حاسوب- إنترنت- أجهزة عرض بيانات (data show) - وسائط متعددة، أجهزة اتصالات محمولة وغيرها.
- مساعدة الطلبة على استخدام التقنيات التعليمية في أداء الأنشطة المنهجية واللامنهجية التي تتطلب ذلك.
- توجيه الطلبة نحو كيفية توظيف تكنولوجيا الاتصالات في مشاركة المعرفة مع الآخرين.
- استخدام الشبكة العنكبوتية في الحصول على المعرفة ونشرها.

ملخص نتائج البحث، والتوصيات، والمقترحات

تناول هذا الفصل عرض لملخص البحث التي تم التوصل إليها، ثم عرض التوصيات التي تضمنها البحث، ثم الاقتراحات البحثية التي اقترحتها الباحثة في ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة، وفيما يلي عرض لذلك:

ملخص نتائج البحث:

تتلخص نتائج البحث الحالي في:

1. تحققت المعايير المقترحة في ضوء مهارات الاقتصاد المعرفي في برنامج نظام مسارات التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية بدرجة متوسطة بلغت (73.28%).
2. حققت رؤية ورسالة برنامج مسارات للتعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية جميع المعايير المقترحة في ضوء مهارات الاقتصاد المعرفي.
3. حققت أهداف برنامج نظام المسارات المعايير المقترحة في ضوء مهارات الاقتصاد المعرفي بدرجة متوسطة بلغت (58%).
4. تحققت جميع المعايير المقترحة في ضوء مهارات الاقتصاد المعرفي المتعلقة بفلسفة برنامج نظام المسارات للتعليم الثانوي.
5. تحققت جميع المعايير المقترحة في ضوء مهارات الاقتصاد المعرفي المتعلقة بالخطط الدراسية لبرنامج نظام المسارات للتعليم الثانوي.
6. حققت استراتيجيات التدريس الخاصة ببرنامج نظام المسارات المعايير المقترحة في ضوء مهارات الاقتصاد المعرفي بدرجة متوسطة بلغت (55.55%).
7. حققت الأنشطة المنهجية واللامنهجية الخاصة ببرنامج نظام المسارات المعايير المقترحة في ضوء مهارات الاقتصاد المعرفي بدرجة متوسطة بلغت (55.55%).
8. حققت تقنيات التعليم الخاصة ببرنامج نظام المسارات المعايير المقترحة في ضوء مهارات الاقتصاد المعرفي بدرجة ضعيفة بلغت (20%).
9. حققت أساليب التقويم الخاصة ببرنامج نظام المسارات المعايير المقترحة في ضوء مهارات الاقتصاد المعرفي بدرجة مرتفعة بلغت (85.71%).

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.444

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

التوصيات:

1. ضرورة وضع أهداف عامة وإجرائية لبرنامج مسارات التعليم الثانوي.
2. ضرورة وضع دليل للمعلم يشتمل على آليات تنفيذ البرنامج من حيث وصف تفصيلي لإجراءات واستراتيجيات التدريس اللازمة لكي يحقق البرنامج أهدافه بالشكل المرغوب.
3. التفصيل في وصف الأنشطة المنهجية واللامنهجية اللازمة لتنفيذ البرنامج واكساب الطلبة المهارات التي يتطلبها عصر المعرفة.
4. تضمين الأدلة الارشادية وصف تفصيلي لتقنيات التعليم التي يحتاجها المعلم لمساعدة الطلبة على التعلم والبحث عن المعرفة وإنتاجها ومشاركتها.
5. التركيز على التقويم الإلكتروني من حيث الاختبارات والواجبات الإلكترونية وكيفية تطبيقها بشكل يحقق تنمية مهارات الطلبة التقنية.

المقترحات:

1. تقويم التجربة الفعلية لتطبيق نظام مسارات التعليم الثانوي لمعرفة مدى التوافق والانسجام بين النظام في إطاره النظري وبين التنفيذ الفعلي له.
2. عقد مقارنات بين مستويات تحصيل تعلم الطلبة في النظام السابق (نظام المقررات) والنظام الحالي (نظام المسارات).
3. تقويم برنامج نظام المسارات في ضوء مهارات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر: الطلبة، المعلمين، مدراء المدارس، المشرفين التربويين.

المراجع

1. أبو زيد، أماني (2017). برنامج تدريبي مقترح في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة لتنمية مهارات التفكير الإبداعي ودافعية الإنجاز لدى الطلاب معلمي البيولوجي. مجلة التربية العلمية، 20 (5).
2. أبو عراد، صالح والغفيري، أحمد (2017). نظام التعليم في المملكة العربية السعودية. مكتبة المتنبي.
3. أحمد، سناء (2017). متطلبات اقتصاد المعرفة المتضمنة في كتاب اللغة العربية للصف السادس الابتدائي ودرجة امتلاك المعلمين لها. مجلة كلية التربية بجامعة أسيوط. 33 (7)، 596-645.
4. إدارة التخطيط والتطوير(1435ه). دليل التعليم الثانوي النظام الفصلي. https://idarainfo.net/gyadah/wthaeq/
5. الاستراتيجية الوطنية للتعليم الثانوي العام باليمن (2006-2015). https://planipolis.iiep.unesco.org/sites/default/files/ressources/yemensecondarystrategy.pd
6. البسام، نجلاء (2015). تقويم كتب التربية الإسلامية المطورة للصفوف العليا من المرحلة الابتدائية وفق اقتصاد المعرفة من وجهة نظر المعلمات والمشرفات التربويات بالعاصمة المقدسة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى.
7. البنا، جبر وجلال، خالد (2010). مدى مراعاة كتب الرياضيات للمرحلة الثانوية في الأردن لمهارات الاقتصاد المعرفي.
8. ورقة عمل مقدمة في مؤتمر المناهج الأول المنعقد في الأردن.
9. التميمي، خالد (2008). تقويم الخطة الدراسية الجديدة للتعليم الثانوي في مدارس البنين الحكومية بمحافظة جدة في ضوء نموذج تقويم تيسير القرارات المتعددة "CIPP". رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة أم القرى.
10. جايل، عفاف (2016). رؤية لاصلاح التعليم الثانوي العام في مصر: الواقع والمستقبل المأمول في ضوء التوجهات التنموية المستهدفة. المركز العربي للعلوم والتنمية، 230 (105)، 401-518.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.444

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

11. الجبر، لولوه والحربي، منى (2020). تقويم النظام الفصلي للتعليم الثانوي في المملكة العربية السعودية في ضوء نموذج القرارات المتعددة "CIPP". مجلة بحوث التربية النوعية بجامعة المنصورة، (58)، 81-115.
12. الجعيدي، نبيل (2020). جودة التعليم الثانوي: دراسة ميدانية على عينة من معلمي المدارس الثانوية بمدينة مصراته. مجلة آفاق اقتصادية، (12)، 57-83.
13. الحاج محمد، أحمد (2009). اقتصاد المعرفة ومعوقات تكوينه في اليمن. مركز الدراسات والبحوث، (93)، 127- 164.
14. الحقيل، سليمان (2011). نظام وسياسة التعلم في المملكة العربية السعودية. ط16. مطابع الحميضي.
15. الخطيب، رحاب (2020). التعليم الثانوي العام في ضوء مجتمع المعرفة. مجلة العلوم التربوية بجامعة جنوب الوادي، (44)، 91-125.
16. الدسوقي، إبراهيم (2007). تخطيط جودة التعليم الجامعي في مصر في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.
17. الدليل الارشادي للتقويم والقبول (2021). نظام المسارات. وزارة التعليم.
18. الدليل التعريفي (2021). مسارات المرحلة الثانوية. البرنامج التنفيذي لتطوير المسارات والخطط الدراسية والاكاديميات.
19. دليل مدير المدرسة (2021). الأدلة الارشادية لنظام مسارات التعليم الثانوي. وزارة التعليم.
20. دليل منسق المسارات (2021). الأدلة الارشادية لنظام مسارات التعليم الثانوي. وزارة التعليم.
21. الزهراني، غرم الله (2010). تقويم محتوى مقررات العلوم بالمرحلة المتوسطة في ضوء متطلبات دراسة التوجهات الدولية للرياضيات والعلوم TIMSS. دراسة دكتوراة غير منشورة، جامعة أم القرى.
22. سعادة، جودت والعميري، فهد (2019). تقويم المناهج بين الاستراتيجيات والنماذج. دار المسيرة للنشر
23. والتوزيع والطباعة.
24. السعدوي، عبد الله، والشمراني، صالح (2016). التعليم المعتمد على المعايير: الأسس والمفاهيم النظرية. مكتب التربية لدول الخليج.
25. السعدي، عزيزة والدوسري، هياء (10-11أكتوبر 2012). جهود المجلس الأعلى للتعليم بدولة قطر نحو الاقتصاد المعرفي.
26. ورشة عمل بعنوان مفاهيم الاقتصاد المعرفي وتطبيقاته وتحدياته في دول مجلس التعاون الخليجي، الدوحة.
27. شفقة، سعيد (2013). مهارات الاقتصاد المعرفي المتضمنة في كتب العلوم للمرحلة الأساسية العليا بغزة ومدى اكتساب طلبة الصف العاشر لها. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية.
28. الشمري، هاشم والليثي، ناديا (2007). الاقتصاد المعرفي. دار صفاء للنشر والتوزيع.
29. الشهراني، نورة (2020). تقويم برنامج ماجستير المناهج وطرق التدريس العامة بجامعة الملك خالد في ضوء معايير مقترحة. مجلة كلية التربية بجامعة أسيوط، 36 (11)، 254-282.
30. الشهري، خالد والعسيري، ريم (2021). واقع ممارسة معلمات اللغة الإنجليزية بالمرحلة الثانوية لمهارات الاقتصاد المعرفي فيضوء رؤية المملكة 2030. المجلة العلمية بكلية التربية جامعة أسيوط، 37 (12)، 154-202.
31. الشهري، عائشة والجعد، نوال (2020). دور التعليم الثانوي في تنمية وعي الطالبات برؤية المملكة العربية السعودية 2030. مجلة العلوم التربوية بجامعة الملك سعود، 32 (2)، 345-365.
32. طعيمة، رشدي (2008). تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية: مفهومه-أسسه-استخداماته. دار الفكر العربي.
33. عبد الرحمن، شحاته ورزق، فوزي (2002). أهداف المرحلة الثانوية في مصر في ضوء الاتجاه إلى العولمة. مجلة البحث التربوي، 1(2).
34. العبد الكريم، صالح (2013). مدى تحقيق التعليم الثانوي بنظام المقررات بالمملكة العربية السعودية لأهدافه من وجهة نظر الطلاب والطالبات. مجلة العلوم التربوية بجامعة الملك سعود، 25 (2)، 419-444.
35. العجلان، باسمة (2019). جهود الإصلاح في التعليم الثانوي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء والمختصين: دراسة تقويمية. جمعية الثقافة من أجل التنمية، 20 (145)، 65-126.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.444

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

36. العجمي، سرور (2015). الأزمة التربوية بالتعليم الثانوي: مفهومها، مظاهرها، خصائصها، عواملها. مجلة العلوم التربوية، 25 (24)، 339-360.
37. العساف، صالح (2021). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية. دار الزهراء.
38. عسيري، سارة (2018). مهارات اقتصاد المعرفة اللازمة لطلاب المرحلة الثانوية ومدى تضمنها في محتوى كتاب الأحياء. مجلة البحث العلمي في التربية، 14 (19)، 417-512.
39. عطية، محسن (2009). البحث العلمي في التربية: مناهجه، أدواته، وسائله الإحصائية. دار المناهج للنشر والتوزيع.
40. عفونة، بسام (2011). التعليم المبني على اقتصاد المعرفة. دار البداية للطباعة والنشر.
41. عليان، ربحي (2008). إدارة المعرفة. دار صفاء للنشر والتوزيع.
42. العمري، صالح (2004). تدريس الجغرافيا وفق رؤية الاقتصاد المعرفي. مطابع الدستور.
43. العنزي، عبد الله (2019). تحليل محتوى مقرر اللغة الإنجليزية "Off Lift" للصف الأول المتوسط بالمملكة العربية السعودية في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي. المجلة التربوية الدولية المتخصصة، 8 (7)، 38-51.
44. العنزي، نوال (2015). درجة توافر مهارات الاقتصاد المعرفي في كتب رياضيات المرحلة المتوسطة بالمملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
45. فاروق، عبد الخالق (2005). اقتصاد المعرفة في العالم العربي: مشكلاته وأفق تطوره. دار عالم الكتب للنشر والتوزيع.
46. الفايز، فايز، والملحم، عبد اللطيف، والتركي، عبد الله (2019). تقويم البرامج المقدمة في كلية الدراسات التطبيقية وخدمة المجتمع بجامعة الملك فيصل في ضوء أهدافها كما يراها أعضاء هيئة التدريس والطلاب. مجلة العلوم التربوية، 19، 317-366.
47. القبيسي، محمد (2011). ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة.
48. القرارعة، أحمد (2013). مهارات الاقتصاد المعرفي الواردة في كتاب الكيمياء للصف الثاني ثانوي ودرجة امتلاك المعلمين لها. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، (13)، 1-22.
49. قزامل، سونيا. (2013). المعجم العصري في التربية. عالم الكتب.
50. القميزي، حمد (5 مايو 2017). نماذج وتجارب في تقويم البرامج ووالمقررات التربوية في الجامعات العالمية. ورقة مقدمة لندوة "التقويم في التعليم الجامعي: مرتكزات وتطلعات". جامعة الجوف، 1-17.
51. الكثيري، سعود (2015). آراء واتجاهات طلاب وطالبات الصف الأول الثانوي بمدينة الرياض حول تجربة منهج التعليم الثانوي الجديد. ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي السادس "المشاركة وتطوير التعليم الثانوي في مجتمع المعرفة". 1، 24-72.
52. الكناني، سلوان (2020). البرامج التعليمية الاتجاهات الحديثة التي تقوم عليها واستراتيجياتها (رؤية نظرية معرفية وتوظيفية). مكتب اليمامة للطباعة والنشر.
53. اللزام، إبراهيم (2017). تقويم أداء معلمي العلوم بالمرحلة المتوسطة في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر المعلمين. مجلة كلية التربية، 65 (1)، 177-213.
54. المالكي، فهد (2014). تقويم برنامج بكالوريوس الخدمة الاجتماعية بجامعة أم القرى في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي. مجلة كلية التربية بجامعة المنوفية، 29 (2)، 29-63.
55. مرال، توتليان (2006). مؤشرات اقتصاد المعرفة وموقع المرأة من تطورها. منشورات المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية بلبنان.
56. المحمدي، نجوى (2020). تحليل مقرر الحاسب وتقنية المعلومات في النظام الفصلي الثانوي في ضوء مهارات الاقتصاد المعرفي. مجلة جامعة تبوك للعلوم الإنسانية والاجتماعية، (11)، 3-26.
57. مشروع تطوير التعليم الثانوي (1434ه). دليل التعليم الثانوي نظام المقررات. https://edu.moe.gov.sa/

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.444

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

58. الملا، أحلام (2019). تقويم النظام الثانوي الفصلي باستخدام نموذج التقويم CIPP. مجلة العلوم التربوية بجامعة الملك سعود. 31 (3)، 505-534.
59. مؤتمن، منى (2004). دور النظام التربوي الأردني في التقدم نحو الاقتصاد المعرفي في الأردن. مجلة رسالة المعلم، 43 (1)، 12-21.
60. مؤتمر المخرجات التعليمية في ضوء رؤية المملكة 2030 (2019). توصيات المؤتمر. https://rs.ksu.edu.sa/issue-1357/15233
61. مؤتمر التعليم "نحو حلول إبداعية" (2017). المؤتمر الأول. https://www.sis.gov
62. النجار، فاطمة (2015). استراتيجية مقترحة لتنمية كفايات البحث العلمي لدى طالبات الدراسات العليا في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة. مجلة البحوث النفسية والتربوية بكلية التربية جامعة المنوفية، 30(4)، 333-412.
63. النصار، انتصار (2016). دور التعليم الثانوي في تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة في مدينة بريدة بالمملكة العربية السعودية. مجلة كلية التربية بجامعة المنوفية، 31 (3)، 203-223.
64. الهاشمي، عبد الرحمن والعزاوي، فائز (2007). المنهج والاقتصاد المعرفي. دار المسيرة للنشر والتوزيع.
65. الهيئة العامة للإحصاء (2018). أهداف التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية (التقرير الإحصائي للوضع الراهن. https://www.stats.gov.sa/.pdf
66. هيئة تقويم التعليم والتدريب (2020). المؤتمر الدولي لتقويم التعليم والتدريب: تجويد نواتج التعلم ودعم النمو الاقتصادي.https://etec2020.gov.sa/ar
67. وزارة التعليم (1443). المسارات الثانوية. https://moe.gov.sa/
68. وزارة المعارف (1993). نبذة من التجارب في التعليم الثانوي في المملكة العربية السعودية. وقائع ندوة تقويم التجارب المستجدة في تنويع التعليم الثانوي في ضوء أهدافها. مكتب التربية العربي لدول الخليج، 1-8.
69. Bati, T. B., & Workneh, A. W. (2021). Evaluating integrated use of information technologies in secondary schools of Ethiopia using design-reality gap analysis: A school-level study. The electronic journal of information systems in developing countries, 87(1), e12148.
70. Fitzpatrick, J., Sanders, J., & Worthen, B. (2004). Program Evaluation: Alternatives, approaches, and practical guidelines, 3rd ed. Pearson Education Inc.
71. Tocan, M. (2012). Knowledge-Based Economy Assessment. Journal of Knowledge Management, 5, 199-213.
72. World Bank Report (2003). Lifelong Learning in the Global knowledge Economy: Challenges for Developing Countries. WBI Development Studies. Washington, D.C. World Bank.
73. World Bank (2007). Building knowledge Economies Advanced Strategies for Development Countries. WBI Development Studies. Washington, D.C.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.444